

تأثير تقلبات العوائد النفطية على موارد وتوظيفات المصارف التجارية العاملة بدولة الإمارات .

دكتور محمد محمد علي حوييم
كلية التجارة - جامعة المنصورة

مقدمة البحث

أولا : مشكلة البحث :

يعتبر القطاع المصرفي - في اي مجتمع - المرآة التي
تعكس بمدق حالة الرواج أو الكساد وكذا مكونات الهيكل
الاقتصادي في ذلك المجتمع .

وتمثل العوائد النفطية وزنا كبيرا في اقتصاد دولة
الإمارات العربية المتحدة ، باعتباره اقتصاد واحد الموارد ،
لاعتماده على سلعة وحيدة وهي "النفط" ، والجدول الآتي يوضح
ذلك :

جدول رقم (11)
 يبين نسبة الإيرادات المنطوية
 الى اجمالي الإيرادات بدولة الامارات
 (بالنسبة المئوية)

الفترة الزمنية	نسبة الإيرادات المنطوية الى اجمالي الإيرادات القومية
أولا : في السبعينات :	٤
١٩٧٢	٩٥
١٩٧٣	٩٤
١٩٧٤	٩٧
٣٨٦١	٩٦
١٩٧٥	٩٦
١٩٧٦	٩٤
١٩٧٧	٣٩
٨٧٧٨	٨٧
١٩٧٩	٩١
ثانيا : في الثمانينات :	
١٩٨٠	٩٣
١٩٨١	٩٠
١٩٨٢	٨٧
٨٧٨٣	٨٢
٣٨٩٤	٨٢

المصدر : مسوية من النشرات الاقتصادية ، المصرف المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة ، مجلدات مختلفة ، وأعداد مختلفة للسنوات من ١٩٧٦ الى ٣٨٩٤ م

وتؤثر تقلبات العوائد النفطية - سلبا وإيجابا - على المصارف التجارية العاملة بالدولة ، وذلك من خلال التأثير على حجم الودائع او نوعيتها ، وعلى اتجاهات التوظيف النوعية ، او النشاطية ، او الجغرافية سواء كانت فى الداخل أو فى الخارج .

وإذا اعتبرنا العوائد النفطية متغيرا مستقلا، فإن مختلف النشاطات المصرفية للبنوك التجارية تعتبر متغيرا تابعا ، مما يعنى ارتباط هذه النشاطات المصرفية بتقلبات العوائد النفطية .

ثانيا: أهداف البحث :

يستهدف هذا البحث تحقيق مايلى :

- (١) الكشف عن نوعية ودرجة التقلب فى العوائد النفطية بالاقتصاد القومى بدولة الامارات ، وعلى مدى فترات السبعينات والثمانينات .
- (٢) التعرف على حجم ومصادر وانواع الودائع فى البنوك التجارية ، وذلك خلال عقود السبعينات والثمانينات .
- (٣) تشخيص اتجاهات التوظيف فى المصارف التجارية ، سواء كانت نوعية او نشاطية او جغرافية ، وذلك خلال الفترات الزمنية موضع الدراسة .

(٤) اقتراح السبل والاساليب الملائمة لمواجهة المضاعفات الناشئة عن التدنى فى العوائد النفطية، والتي انعكست سلبا على نشاطات المصارف التجارية العاملة بالدولة ايداعا وتوظيفا .

ثالثا : فروض البحث :

تتمثل فروض البحث فيما يلى :

(١) ان العوائد النفطية تمثل العمود الفقري لاقتصاد دولة الامارات، وتؤثر تذبذباتها على الاقتصاد القومى سلبا وايجابا .

(٢) ان تقلبات العوائد النفطية آثرت - سلبا أو ايجابا - على حجم - ونوعية - الودائع فى المصارف التجارية .

(٣) ان التقلبات النفطية الصاعدة والهابطة آثرت بنفس الاتجاهات على التوظيفات النوعية، والنشاطية، والجغرافية للمصارف التجارية بالدولة .

رابعا : منهج البحث :

سيتم اعداد هذا البحث بناء على :

(١) دراسة نظرية : تعتمد على المراجع والبحوث والدوريات التى تعرضت لموضوع البحث، سواء كانت عربية أو اجنبية .

(٢) دراسة تطبيقية : تعتمد على تحليل الجوانب المرتبطة بهذه الدراسة - وذلك خلال فترة السبعينات والسنوات الاولى من الثمانينات - سواء تمثلت فى تحليل العوائد النفطية ، او فى الازان النسبية لانواع ومصادر الودائع المختلفة ، او فى اتجاهات التوظيف - فى المصارف التجارية - سواء كانت اتجاهات نشاطية او قطاعية او جغرافية (محلية او خارجية) .

خامسا : اطار البحث :

يتكون هذا البحث - بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات - من أربعة فصول يتعرض الاول الى اهمية النفط فى اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة ، ويعالج الثانى اثر التقلبات النفطية على اتجاهات الودائع فى المصارف التجارية بالدولة ، ويتم فى الفصل الثالث دراسة تأثير التقلبات النفطية على توظيف الموارد المالية للبنوك التجارية العاملة بالدولة ، ويتعرض الفصل الرابع الى ترشيد التوظيف فى المصارف التجارية العاملة بدولة الامارات العربية المتحدة .

الفصل الأول

اهمية النفط
في اقتصاد
دولة الامارات

يحتل النفط الأهمية العظمى في اقتصاديات الدول النفطية بصفة عامة ، واقتصاد دولة الامارات بصفة خاصة ، ولما للنفط من وزن كبير في الاقتصاد القومي لدولة الامارات ، فقد أفرد الباحث فصلا مستقلا يتضمن الجوانب الآتية :

أولا : تطور الاتجاهات النفطية في دولة الامارات

ثانيا : تأثير تقلبات الإيرادات النفطية على كلا الإيــــراد والانفاق العام

ثالثا : التوقعات المستقبلية للعوائد النفطية في دولة الامارات .

أولا : تطور الاتجاهات النفطية في دولة الامارات :

ظل " النفط " رمزا لسيطرة المصالح الأجنبية على الاقتصاديات العربية - ومنها اقتصاد دولة الامارات - حتى منتصف الخمسينات ، حيث كانت عملية الاستكشاف والانتاج النفطى تجرى وفق مخططات الشركات النفطية الكبرى (الشقيقات السبع) التى نجحت فى الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط فى الاراضى العربية ،

وبذلك فمنذ الخمسينات اخذت قضية تحرير قطاع النفط العربي من السيطرة الاجنبية ، ومن قبضة الاحتكارات الدولية تحتل مكانها كاحدى القضايا الرئيسية فى معارك التحرير الاقتصادى والسياسى للعرب . (١)

واتسمت الستينات بتطور السياسات النفطية على النحو الذى يخدم القضايا العربية خاصة قضايا التنمية والاستثمار، وذلك من خلال الاهتمام بتسعييره وتكثيره وتسويقه . . . الخ ، وكذلك انشاء منظمة " أوبيك " ، وممارسة دورها الذى اكد انقضاء عهد الاحتكارات البترولية ، وسيطرة الدول البترولية على ثرواتها ، وما تحمله اراضيها فى باطنها من ثروات ومعادن ، وحولت سوق النفط من " سوق مستهلكين" الى " سوق منتجين " .

وفى السبعينات - خاصة فى الاعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ - زادت اسعار النفط حتى وصلت الى ٤٠٠ ٪ فى عام ١٩٧٤ وتحولت السوق البترولية العالمية لأول مرة فى التاريخ الى " سوق منتجين " ينتمون الى العالم الثالث .

وفى الثمانينات حققت دول الاوبيك رقما قياسيا فى البداية ، حيث وصلت عائداتها عام ١٩٨٠ الى ٢٦٤ مليار دولار ، ووصل الانتاج اليومى الى ٢٢ مليون برميل ، ثم اخذت هذه الارقام اتجاها هبوطيا فى السنوات التالية حيث وصلت عائدات النفط فى عام ١٩٨٣ الى ١٧٨ مليار دولار ، كما انخفض انتاج النفط عام ١٩٨٢ الى ١٦٧ مليون برميل يوميا (٢) .

هذا ولم تكن دول مجلس التعاون الأربع - ومنها
دولة الامارات العربية المتحدة - الاعضاء في " أوبيك"
استثناء من هذا الانحسار ، حيث تراجعت عائداتها
بما مقداره ٦٥ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٥
بالمقارنة بعام ١٩٨٤ ، فلقد انخفضت هذه العائدات
من ٦٩٥ مليار دولار الى ٦٤ مليار دولار^(٣) ، وذلك
على الوجه الآتي :

جدول (٢)

يبين حجم انقفاض عائدات النفط
في دول مجلس التعاون الاعضاء في "اوبيك"
(القيمة بالمليار دولار)

الدولة	العائد في نهاية عام ١٩٨٥	العائد في نهاية عام ١٩٨٤	مقدار الانقفاض
الامارات العربية المتحدة المملكة العربية السعودية قطر الكويت	١٠٠٦	١٠٠٦	٥٥
	٤٢٠٢	٤٥٠٦	٣٠٤
	٣٤٤	٣٥٥	١٠
مجموع	٨٠٢	٩٠٨	١٠٦
	٦٣٠٩	٦٩٥٥	٥٥٦

(٢٥٣)

المصدر : صفاء جمال الدين ، الخليج وعائدات النفط ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

بالامرام ، ١٩٨٥/١٢/١٣ ، ص ٦

ونجد بذلك أن نسبة الانخفاض خلال عام واحد - وهو العام الاخير - وصلت الى ٨ ٪ من اجمالي العائدات النفطية للعام السابق على مستوى هذه الدول الخليجية ، كما وصلت الى ٥ ٪ على مستوى دولة الامارات العربية المتحدة ، ناهيك عن نسبة الانخفاض فى سعر صرف الدولار خلال نفس الفترة .

هذا ونجد أن دولة الامارات - وكذا باقى دول الخليج - تتسم بالخصائص الاقتصادية الآتية : (٤)

- (١) الاعتماد شبه المطلق على العائدات النفطية .
- (٢) صغر حجم كل من القطاعين الزراعى والصناعى ، والاعتماد الكبير على الواردات .
- (٣) التأثر بعوامل التضخم ، وعدم الاستقرار المالى نتيجة زيادة النفقات المحلية ، وارتفاع اسعار الواردات .
- (٤) الانفتاح الاقتصادى على الغير .
- (٥) قلة عدد السكان ، ومحدودية حجم السوق .

وإذا كانت هذه الدول تتصف " بالاعتماد شبه المطلق على العائدات النفطية " ، فإنه يمكن تسميتها " بالاقتصاديات النفطية " - ومنها اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة - والتي تتسم بالسمات الآتية :

(١) قابلية النفط للنفاد : حيث تعنى الطبيعة الاستنزافية للمصادر النفطية ان كل برميل نـفـط يستخرج اليوم يقلص عدد البراميل التى ستنتج فى المستقبل بقدر معادل ، وبمعنى آخر فان انتاج النفط الحالى يقلص الامل الاجمالى لرأس المال القومى ، وبالتالي فهو مورد يتسم بصفة القابلية للنفاد .

(٢) الاعتماد على النفط بدرجة عالية : والتى نعنى بها درجة اعتماد الاقتصاد القومى على النفط - سواء كمصدر واحد او كمصدر وحيد للدخل القومى - وهناك عدة مقاييس توضح هذه الدرجة من الاعتمادية ، نذكر منها :

- نسبة صادرات النفط الى الصادرات الكلية .
- نسبة صادرات النفط الى اجمالى الناتج القومى .
- نسبة انتاج النفط الى اجمالى الناتج القومى .
- نسبة العائدات النفطية الى اجمالى عائدات الحكومة .

ويوضح الجدول الآتى درجة اعتماد اقتصاد دولة الامارات على النفط ، باستخدام المؤشرات السابقة :

جدول (٣)

يبين مدى اعتماد اقتصاد دولة الامارات
على " النفط "

(بالنسبة المئوية)

النسبة المئوية	السنة	المؤشرات
%		
٩٨,٧	١٩٧٤	نسبة صادرات النفط الى المادرات الكلية
٩٤,٣	١٩٧٩	نسبة صادرات النفط الى اجمالي الناتج القومي
٨٥,٠	١٩٧٤	نسبة انتاج النفط الى اجمالي الناتج القومي
٥٨,٦	١٩٧٩	نسبة العائدات النفطية الى اجمالي عائدات الحكومة
٦٩,٥	١٩٧٩	
٩٥,٧	١٩٧٩	

(١٩٨٦)

المصدر : ندوة التنمية لقطار الجزيرة العربية ، بعنوان الامول المالية الخارجية لقطار الجزيرة
العربية المنتجة للنفط ، اشراف عبد الوهاب على التمر ، (الكويت) : كاظمة للنشر

والترجمة والتوزيع) ، ١٩٨٥ ، ص ٣٧ ، نقلا عن :

مندوق النقد الدولي ، الاحصاءات المالية العالمية ، تقارير وتقديرات هيئة صندوق النقد

الدولى .

ومن النسب السابقة يتضح الدرجة العالية لاعتماد الاقتصاد القومي لدولة الامارات على النفط مما يثبت صحة الفرض الأول .

ولتأكيد هذه النزعة الاعتمادية على النفط فى اقتصاد دولة الامارات خلال فترة السبعينات والنصف الاول من الثمانينات ، يمكن استخدام مؤشر صادرات النفط الى اجمالى الصادرات " والذي يتضح من الجدول الآتى :

جدول (٤)

يبين صادرات النفط

(البترول الخام والمكرر)

كنسبة مئوية من اجمالى الصادرات

فى دولة الامارات العربية المتحدة

النسبة المئوية	الفترات الزمنية
%	اولا : خلال السبعينات :
٩٥	١٩٧٠
٩٦	١٩٧١
٩٦	١٩٧٢
٩٧	١٩٧٣
٩٩	١٩٧٤
٩٨	١٩٧٥
٩٦	١٩٧٦
٩٥	١٩٧٧
٩٥	١٩٧٨
٩٥	١٩٧٩
	ثانيا : خلال الثمانينات :
٩٤	١٩٨٠
٩٣	١٩٨١
٩٢	١٩٨٢

المصدر: د. محمد توفيق صادق ، التنمية فى دول مجلس التعاون
دروس السبعينات وآفاق المستقبل ، عالم المعرفة ، (الكويت
المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب) ، يوليو ١٩٨٦ ص ٨٧

ويُتَبَيَّن من الجدول السابق ان درجة اعتمــاد
اقتصاد دولة الامارات على النفط - كسلعة تصديرية -
وصلت في بعض السنوات الى ٩٩ ٪ ، ووصلت في حدها
الادنى الى ٩٢ ٪ وهى نسبة مرتفعة كذلك ، مما يعنى
ان الاعتماد على النفط بلغ درجة عالية وشديدة ، ومما
يثبت صحة الفرض الاول من فروض البحث .

هذا واذ اعتمدنا على مؤشر "المصادر النفطية
الى اجمالى الصادرات واعادة التصدير" - خاصة
وأن امانة دبي ذات نشاط ملحوظ فى اعادة التصدير
على مستوى العالم - نجد ان الاقتصاد القومى لدولة
الامارات اقتصادا اعتماديا ، ويتضح ذلك من الجدول
الآتى :

جدول (٥)

يبين نسبة الصادرات النفطية
الى اجمالي الصادرات
واعادة التصدير

نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات واعادة التصدير	الفترات الزمنية
%	أولا : خلال السبعينات :
٨٥	١٩٧١
٨٥	١٩٧٢
٨٧	١٩٧٣
٩٤	١٩٧٤
٩٤	١٩٧٥
٩٣	١٩٧٦
٩١	١٩٧٧
٨٨	١٩٧٨
٨٨	١٩٧٩
	ثانيا : خلال الثمانينات :
٩١	١٩٨٠
٨٩	١٩٨١
٨٦	١٩٨٢
٨٢	١٩٨٣

المصدر: محسوبة من النشرات الاقتصادية ، مجلس النقد ، والمصرف
المركزي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، عن الاعوام من
١٩٧٦ الى ١٩٨٣ .

ويتبين من الجدول السابق ان الاقتصاد الوطنى فى دولة الامارات اقتصاد واحد الموارد، حيث يعتمد فى ادنى الاحوال على العوائد النفطية بما نسبته ٨٢ ٪ ، والتي ارتفعت الى ٩٤ ٪ خلال الفورة النفطية فى السبعينات .

هذا ومن المتوقع ان يستمر الاتجاه الهبوطى فى بداية الثمانينات - والذى يتضح من الجدول السابق - حتى نهاية حقبة الثمانينات وخلال التسعينات مما يثبت صحة الفرض الأول .

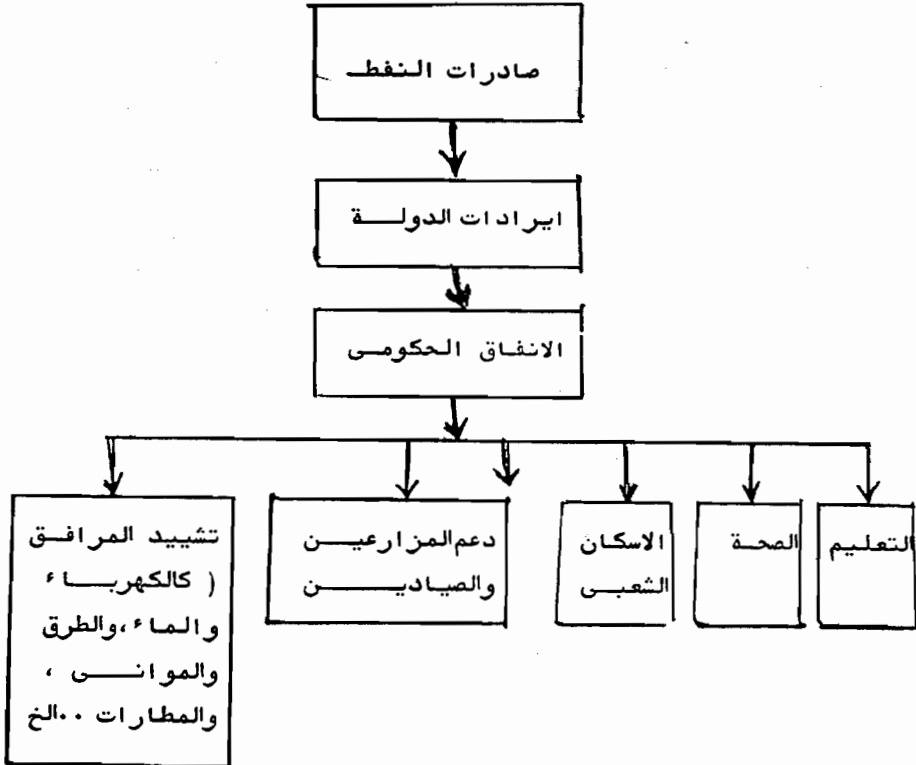
ثانيا : تأثير تقلبات الايرادات النفطية على الايراد والانفاق

العام :

حيث ان النفط البند الرئيسى فى الصادرات التى تعتمد عليها ايرادات الدولة ، فان اى تقلب فى أسعاره او فى الطلب عليه يودى الى تقلب فى الايرادات ، ويؤثر بالتالى على الانفاق الحكومى فى دولة الامارات ، والذى يعتبر المحرك الاساسى لمختلف الفعاليات الاقتصادية ، فهو الذى يؤثر على مستوى الدخل ، والاسعار، واجمالى الائتمان ، وحجم الودائع ، مما يجعل دور السياسة النقدية دورا ثانويا قياسا على دور الانفاق الحكومى . (٥)

هذا وقد اتسمت السياسة المالية للدولة فى السنوات النهائية من حقبة السبعينات ، والسنوات

الأولى من الثمانينات بالتوسع فى الانفاق العام -
 باعتباره أداة هامة من أدوات السياسة المالية -
 والتزايد المطرد للدور الحكومى فى الحياة العامة،
 وتمثلت مرتكزات هذه السياسة التوسعية فى تلبية
 الحاجات الأساسية للسكان من خدمات هامة فى ميادين:
 التعليم والصحة ، والاسكان الشعبى ، ودعم المزارعين
 والصيادين ، ومن اقامة مرافق كالكهرباء ، الماء ،
 والطرق ، والموانى ، والمطارات (٦) ، والشكل الآتى
 يوضح العلاقة بين الإيرادات النفطية وغيرها من
 المتغيرات :



شكل رقم (١)

يبين العلاقة بين العوائد النفطية
 والمتغيرات الأخرى

(أ) تأثير تقلبات الإيرادات النفطية على إيرادات موازنة

الحكومة الاتحادية :

يمثل النفط النصيب الأعظم فى الإيرادات المدرجة بموازنة الحكومة الاتحادية ، وكذلك الحكومات المحلية ويوضح الجدول الآتى تطور تلك الإيرادات بالنسبة الى اجمالى الإيرادات القومية بالدولة :

(٤٤٦)

جدول (٦)

يبين نسبة الايرادات النفطية
الى اجمالي الايرادات

(بالنسبة المئوية)

نسبة الايرادات النفطية الصافية الى اجمالي الايرادات القومية	الفترات الزمنية
	أولا : خلال السبعينات :
٩٥	١٩٧٢
٩٤	١٩٧٣
٩٧	١٩٧٤
٩٦	١٩٧٥
٩٦	١٩٧٦
٩٤	١٩٧٧
٨٧	١٩٧٨
٩١	١٩٧٩
	ثانيا : خلال الثمانينات :
٩٣	١٩٨٠
٩٠	١٩٨١
٨٧	١٩٨٢
٨٣	١٩٨٣
٨٢	١٩٨٤

المصدر : محسوبة من النشرات الاقتصادية ، المصرف المركزي ،
دولة الامارات العربية المتحدة ، اعداد مختلفة ، للسنوات
من ١٩٧٦ الى ١٩٨٤ .

يتضح من الجدول السابق ان الاتجاهات التصاعدية التي بدأ بها نصيب النفط فى ايرادات الموازنة الاتحادية فى السبعينات ، أخذت اتجاهها هبوطياً عند عبوره الى الثمانينات ، حيث بدأ بنسبة ٩٥٪ من اجمالى الايرادات ، ثم انتهى الى ٨٣٪ و ٨٢٪ خلال الثمانينات ، ولا شك ان ذلك كان له تأثير على حجم واتجاهات الانفاق العام الاتحادى والمحلى مما يثبت صحة الفرض الأول .

(ب) تزايد تقلبات الايرادات النفطية على الانفاق العام -

الجارى والاستثمارى - وحجم الفائض (او العجز) :

تزامن الانفاق الحكومى الجارى والاستثمارى ، وكذا اتجاهات الفائض (او العجز) فى الموازنة الاتحادية مع اتجاهات الموقف النفطى للدولة ، سواء خلال السبعينات او الثمانينات ، وذلك كما يتضح من الجدول الآتى :

(٤٤٨)

جدول (٧)

يبين نسبتى الانفاق الجارى والاستثمارى
والفائض (أو العجز)

(بالنسبة المئوية)

نسبة الفائض او العجز	نسبة الانفاق الجارى والاستثمارى الى اجمالى الايرادات القومية	الفترات الزمنية
%	%	أولا : خلال السبعينات :
٩	٨١	١٩٧٢
٤	٩٦	١٩٧٣
٧	٩٣	١٩٧٤
٢٩	٧١	١٩٧٥
١٩	٨١	١٩٧٦
١٥	٨٥	١٩٧٧
٥	٩٥	١٩٧٨
١٩	٨١	١٩٧٩
		ثانيا : خلال الثمانينات :
٢٦	٧٤	١٩٨٠
١١	٨٩	١٩٨١
(٧)	١٠٧	١٩٨٢
(١٩)	١١٩	١٩٨٣

المصدر : محسوبة من النشرات الاقتصادية ، المصرف المركزى ،

مرجع سبق ذكره ، اعداد مختلفة من ١٩٧٢ الى ١٩٨٣ .

يتضح من الجدول السابق ان نسبة الانفاق الجارى والاستثمارى الى الايرادات القومية وصلت فى السبعينات الى ٩٦ ٪ ثم هبطت فى بداية الثمانينات الى ٧٤ ٪ ، ثم عادت الى الارتفاع فى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ بحيث زادت عن ١٠٠ ٪ حيث وصلت الى ١٠٧ ٪ ، ١١٩ ٪ على التوالى .

كما يتضح من الجدول ايضا ان الموازنة الاتحادية أسفرت عن تحقيق فوائض مختلفة القدر خلال السبعينات - وهى فترة الطفرة النفطية - ثم هبطت هذه الفوائض خلال الثمانينات حتى وصلت الى عجز بلغ نسبته (٧ ٪) و (١٩ ٪) فى عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ على التوالى ، وهى فترة الانحسار النفطى فى الاسواق العالمية ، مما يؤكد ان اقتصاد دولة الامارات لازال اقتصاد واحدى النشاط والموارد ، وبذلك فان المخاطر التى يواجهها مخاطر كبيرة ، وذلك يثبت صحة الفرض الأول من فروض البحث .

(ج) تأثير تقلبات الايرادات النفطية على المتغيرات الاخرى:

حيث نجد ان مستوى النشاط الاقتصادى خارج قطاع النفط يعتمد فى المقام الاول على مستوى النشاط الاقتصادى فى قطاع النفط، وبذلك فالعلاقة هنا علاقة خطية بين قطاع النفط وغيره من القطاعات الاخرى.

هذا بالاضافة الى اجتياح الركود للاقتصاديات النفطية كنتيجة لانحسار الايرادات النفطية ، وتجلى ذلك فى الاستغناء عن نسبة من العاملين الاجانب فى

هذه الاقتماديات ، وفى تأجيل بعض المشروعات الاستثمارية ،
ومع احتمال اطالة برنامج تنفيذ بعض المشروعات (٧) .

هذا ونظرا للأوضاع التمويلية الجديدة بدولة
الامارات - المرتبطة بانخفاض العوائد البتروليية -
ينبغى الأخذ بسياسة مالية تتواءم مع متطلبات
المرحلة المقبلة ، ومن أبرز اتجاهات السياسة
المالية الجديدة الواجب الأخذ بها : ترشيد الانفاق
الحكومى ، والتركيز على الضروريات ، واستبعاد
بنود الانفاق ذات المظهر الترفى ، والأخذ بمبدأ
الاولويات ، واعتماد التوسع الرأسى للخدمات العامة
كبديل للتوسع الافقى ، وتركيز توجيه الاستثمارات
نحو الانشطة الانتاجية ، والقضاء على ازدواجية
الانفاق العام فيما بين الحكومة الاتحادية والحكومات
المحلية ، والاقتصار على استكمال المشروعات الجارى
تنفيذها عن سنوات سابقة . (٨)

ثالثا : التوقعات المستقبلية للعوائد النفطية بدولة الامارات :

ظل النفط سلعة استراتيجية لا تخضع لقانون العرض
والطلب طيلة سنوات النصف الثانى من السبعينات ، والسنوات
الاولى من الثمانينات ، ثم بدأ التحول وأصبح سلعة عادية
تخضع تماما لقانون العرض والطلب ، وهناك من الاعتبارات
ما يمكن أن يؤثر على ذلك ، على المدى المتوسط والبعيد ،
وتتمثل اهمها فيما يلى : (٩)

- (١) المتاح فعلا من المصادر الجديدة للنفط :
كالمكسيك ، وبحر الشمال ... الخ .
- (٢) اتباع دول " الاوبيك " لسياسات منسقة ومدروسة
خاصة فيما يتعلق بسقوف الانتاج ، وانتـاج
النفط الاحتياطي .
- (٣) معدلات التنمية فى اقتصاديات البلدان الرئيسية
المستوردة للنفط ، ومعامل نمو استخدام الطاقة .
- (٤) فعالية اجراءات حفظ الطاقة ، والبرامج
المقترحة لتطوير بدائل لمصادر الطاقة .

هذا ويوضح الجدول الآتى تطوير عائدات دولة الامارات
من الموارد النفطية ، وذلك خلال السبعينات والثمانينات :

جدول (٨)
 يبين صادرات دولة الامارات من صادرات النفط
 (القيمة بالبيون دولار)

الصادرات النفطية	السنوات
٥٥	١٩٧٧
٨٠	١٩٧٨
١٢٩	١٩٧٩
١٤٥	١٩٨٠
١٨٧	١٩٨١
١٦٠	١٩٨٢

(٢٥٣)

Petroleum Economist, June 1983.

المصدر :

ويتضح من الجدول السابق تزايد العائدات النفطية لدولة الامارات العربية المتحدة بمعدلات كبيرة ، الى أن وصلت في عام ١٩٨٠ الى ١٩٥ بليون دولار كما بدأت في الانخفاض اعتبارا من عام ١٩٨١ وواصلت الهبوط عام ١٩٨٢ .

هذا ومن المتوقع ان تستمر اتجاهات الانخفاض في العوائد النفطية لدولة الامارات حتى نهاية الثمانينات وخلال حقبة التسعينات وذلك للأسباب الآتية :

(١) زيادة اعداد المنتجين الجدد للنفط : حيث دخل ميدان الانتاج النفطي منتجين آخرين كالمكسيك وبحر الشمال ، وآلاسكا ، والملايو ، ومصر ، وانجولا . فنجد على سبيل المثال ان انتاج النفط المكسيكي مستمر في النمو ، وستحتل المكسيك المركز الخامس او السابع بعد العربية السعودية ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي ، وايران ، وربما العراق والكويت .

وبذلك ساهم تعدد المنتجين في الاقلال من العائدات النفطية لدولة الامارات العربية المتحدة .

(٢) الاتجاه نحو البدائل النفطية : يعنى التقلص الشديد للايرادات النفطية ، وتتمثل هذه البدائل في : الغاز الطبيعي ، والفحم ، والطاقة النووية ، ونجد أنه من المتوقع ان يتوافر الغاز الطبيعي لاقطار منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (O E C D) الى

مستوى ما بين ١٥ الى ١٦ مليون برميل فى اليوم من النفط ، ويتوقع الجيولوجيون فى الولايات المتحدة الامريكية ان هناك موارد غاز طبيعى ضخمة لم تستغل بعد ، ويوجد هذا الغاز فى عروق الفحم ، وفى صخور محكمة ، او ذاتها فى محلول سائل فى خزانات مغموطة جيولوجيا (١٠) .

واما بديل الفحم فنجد انه يستخدم فى الولايات المتحدة ، وكندا لتوليد الكهرباء ، وفى صناعة الحديد والصلب ، ومن المتوقع ان يساهم الفحم بالنصيب الاكبر كمصدر للطاقة فى التسعينات من هذا القرن والذى يتضح من الجدول الآتى :

جدول (٩)

يبين الاسهام المتوقع لمختلف مصادر الطاقة فى التسعينات

(بالنسبة المئوية)

الاسهام المتوقع فى التسعينات	مصادر الطاقة
%	
٥٢	النفط
٢٩.٠	الفحم
٢٢.٠	الغاز
٢١.٠	الكهرباء النووية وغير النووية

المصدر: محمود المراعى ، " ازمة اوبيك " ومستقبل دول النفط ، الخليج ، ١ ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ٥

وأما بديل الكهرباء النووية وغير النووية فقد
وهل اسهامه الى ٢١ ٪ فى التسعينات - كما يتضح من
الجدول السابق - ويعنى ذلك ان سلعة النفط أخلت
الطريق أمام بدائل عديدة اخذت اتجاهها تصاعديا
ومستمر ، ونجد أن انتاج الطاقة النووية سيـزداد
من ٢٦ مليون برميل من النفط عام ١٩٧٨ الى ٤٧ مليون
برميل يوميا عام ١٩٨٢ ، ثم الى ٧٥ مليون برميل
يوميا عام ١٩٨٥ .

(٣) اتجاهات الطلب المستقبلى على النفط : اصحت أسعار
النفط خاضعة لقانون العرض والطلب ، وبينما كانت
دول "الأوبيك " تبني قوتها ابتداءً من عام ١٩٧٣ على
أساس الارتفاع التصاعدي لاسعار النفط ، والاستقلالية
فى اتخاذ القرارات المرتبطة بالنفط باعتباره سلعة
استراتيجية ، خاصة قرارات التسعير ، فان الدول
المستهلكة للنفط كانت تتحرك على مستوى المعادلة
بشقيها سواء العرض او الطلب ، ففى شق العرض
تم تشجيع انتاج النفط خارج " الاوبيك " ، وكذا
تشجيع انتاج بدائل النفط ، اما فى جانب الطلب
تم التأشير فيه عن طريق مجالات الحد من الاستهلاك ،
وكذلك تسويقه من خارج " الاوبيك " ، والظروف
الاقتصادية السيئة فى الغرب ، مما أدى فى النهاية
الى انخفاض الطلب ، وأصبح انتاج " الاوبيك " بذلك
اكثر من المطلوب ، وتراجعت أسعار النفط .

ولذا نجد ان الاستهلاك المتوقع للنفط فى
دول السوق الاوربية المشتركة سينخفض فى عام ١٩٩٠

بنسبة ٧ ٪ عما كانت عليه في عام ١٩٨٠ ، حيث من المتوقع ان ينخفض استهلاك هذه الدول من النفط من ٥٢٠ مليون طن عام ١٩٨٠ الى ٤٨٣ مليون طن عام ١٩٩٠ ، ولهذا يتوقع منتجو الموارد النفطية المزيد من التدهور السعري ، والانخفاض في العائدات النفطية (١١) .

وأصبحت حصة " أوبيك " في السوق الدولية أقل من حصة الدول غير المنظمة اليها ، بل ان انتاج المملكة المتحدة - وهي غير عضو في الاوبيك - اكثر من انتاج السعودية اقوى اعضاء " اوبيك " واكثرها تأثيرا (١٢) .

هذا ويوضح الجدول الآتي العمر المتوقع لنفط الامارات بتأثر حجم الانتاج النفطي اليومي ، وعلى الاحتياطيات النفطية بالدولة :

جدول (١٠)

يبين احتياطيات النفط
وعمره المتوقع بدولة
الامارات العربية المتحدة

التقديرات	بيان
٨٢ مليون برميل يوميا	انتاج النفط عام ١٩٧٩
٢٩٤ مليون برميل	احتياطيات النفط الاكيدة كما ثبتت عام ١٩٨٠
٤٤٢ سنة	العمر المتوقع لاحتياطيات النفط الاكيدة

المصدر: عبدالوهاب على التمار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦ ، نقلا عن: الموسوعة البترولية العالمية ، ١٩٨٠ ، شركة بيدوييل للنشر، تولسا ، او كلاهوما ، ١٩٨٠ .

(٤) الاتجاهات غير النظامية فى سياسات التسمير، والانتاج، والتسويق : حيث أدت فردية قرارات التسمير والانتاج والتسويق الصادرة عن الدول المنتجة للنفط التى انخفضت الايرادات النفطية لهذه الدول - ومنها دولة الامارات العربية المتحدة - مما ضاعف الازمات الاقتصادية لمجموعة من دول الاوبك التى تعانى من المديونيات الخارجية أو المشاكل الاقتصادية، وحرمان المجموعة الأخرى من دول الاوبك من الموارد المالية التى كان من الممكن ان توجه صوب التنمية الشاملة لمجتمعاتها مع حرمانها من تكلفة الفرصة الضائعة (١٣) .

وبناء على ما تقدم فان الباحث يرى ان اتجاهات العوائد النفطية الى أفول ، وان الموارد النفطية ستأخذ اتجاهها انكماشيا خلال النصف الثانى من الثمانينات ، وحقبة التسعينات وذلك بناء على استقراء الستينات والسبعينات والسنوات الاولى من الثمانينات .

والجدول الآتى يوضح مقارنة لاتجاهات نفط الخليج - بما فيها نفط دولة الامارات - وذلك خلال السبعينات والثمانينات :

جدول (١١)
 يبين مقارنة اتجاهات نفط الخليج
 بين السبعينات والثمانينات

الثمانينات	السبعينات	المقارنة	عناصر المقارنة
٢٣٥ فهيئة متناقص اكثر نسبية محدودة	٢٧٥ قوية متزايد اقل نسبية غير محدودة		مجم سيطرة اوبك على انتاج النفط في العالم رغبة الدول المستهلكة في تنمية الاحتياطي الاستراتيجي الطلب على النفط العرض من النفط القدرة على التحكم في السعر

المصدر : مجموعة قراءات نظمية للباحث

الهوامش

- (١) د. محمود عبد الفضيل ، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة ، الطبعة الاولى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، اغسطس ١٩٨٢ ، ص ٣٤ / ص ٤٠
- (٢) المرجع السابق ذكره ، ص ١٥٨ .
- (٣) راجع فى ذلك :
- التقرير السنوى ، المصرف المركزى ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ٣١ ديسمبر ١٩٨٠ ، ص ١٦ .
- د. محمود عبد الفضيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٨ .
- (٤) ندوة التنمية لاقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، بعنوان الاصول المالية الخارجية لاقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، اشرف عبدالوهاب على التمار ، (الكويت كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع) ، ١٩٨٥ ، ص ٣٥ .
- (٥) التقرير السنوى ، المصرف المركزى ، دول الامارات العربية المتحدة ، ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ٢٥ .
- (٦) د. شاكرو موسى عيسى ، توزيع الدخل فى دولة الامارات ، التجارب الوجدوية العربية المعاصرة ، تجربة دولة الامارات العربية المتحدة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ١٩٨١ ، ص ٤٨٤ .

- (٧) د. محمد محروس اسماعيل ، اشار انخفاض اسعار البترول على الاقتصاد العالمى ، مع تقييم هذه الاثار على الاقتصاد المصرى ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة الخامسة والسبعون ، العدد ٣٩٧ ، يوليو ١٩٨٤ ، ص ١٥ .
- (٨) التقرير السنوى ، المصرف المركزى ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ ، ص ٤ / ص ٥ .
- (٩) التقرير السنوى ، مجلس النقد ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ٣١ ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ١٠ .
- (١٠) بعض مسائل النفط والطاقة ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية ، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ، ص ٧٥ .
- (١١) محمود المراغى ، ازمة اوبيك ومستقبل دول النفط ، الخليج ، ١ ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ٥ .
- (١٢) مجلة الاقتصاد الكويتى ، غرفة تجارة وصناعة الكويت ، نوفمبر ١٩٨٥ .
- (١٣) ندوة " دور الجهاز المصرفى فى النشاط الاستثمارى بدولة الامارات العربية المتحدة " ، موجهة للإدارة العليا بالقطاع المصرفى ، اعداد معهد الامارات للتدريب المصرفى الشارقة ، الفترة من ١٠ - ١٢ مارس ١٩٨٦ ، ص ١١ .

الفصل الثانى

أثر التقلبات النفطية على اتجاهات الودائع فى المصارف التجارية بالدولة

تمثل " الودائع " المصدر الرئيسى لأموال البنك التجارى ، وتصل هذه النسبة الى ٩٠ ٪ من اجمالى خصوم البنك التجارى ، ونجد ان مجموعات المودعين - سواء كانوا أفرادا أو رجال اعمال أو منظمات خاصة أو أجهزة حكومية - يرغبون فى الاحتفاظ بودائعهم فى البنوك التجارية لأسباب متعددة منها : ان هذه البنوك تقدم لهم الأمان ، كما تمثل " الودائع الجارية " وسيلة لسداد مستحققاتهم والتزاماتهم ، كما تدر " الودائع الادخارية " والودائع لأجل " " والودائع باخطار " عائدا لأصحابها (١).

هذا ومن الأهمية بمكان معرفة تأثير التقلبات فى العوائد النفطية بدولة الامارات على اتجاهات الودائع فى البنوك التجارية العاملة بها ، بغرض توضيح تأثير تلك العوائد كعنصر قومى وفعال على واحد من أهم الفعاليات فى المصرف التجارى وهو الودائع ، وذلك خلال السبعينات والثمانينات بالتعرف على :

- أولا : اتجاهات الودائع الحكومية .
- ثانيا : سلوكيات الودائع غير الحكومية .

ثالثا : اتجاهات الودائع بمدلول نوع العملة .

أولا : اتجاهات الودائع الحكومية :

يوضح الجدول الآتى اتجاهات الودائع الحكومية -

مقارنة باتجاهات الودائع من المصادر الأخرى : -

(٤٦٣)

جدول (١٢)

بين توزيع وادخ البنوك التجارية بدولة الامارات
حسب الفروع الموزعة (بالاشية المتغيرة)

الجهة الموزعة	ديسمبر ١٩٧٢	ديسمبر ١٩٧٤	ديسمبر ١٩٧٥	ديسمبر ١٩٧٦	ديسمبر ١٩٧٧	ديسمبر ١٩٧٨	ديسمبر ١٩٧٩	ديسمبر ١٩٨٠	ديسمبر ١٩٨١	ديسمبر ١٩٨٢	ديسمبر ١٩٨٣	ديسمبر ١٩٨٤
الحكومة	٢٣ر٢	٢٧ر٨	٢٩ر٤	١٥ر٤	١٥ر٢	١٣ر٢	١٩ر٢	١٧ر٨	١٣ر٢	١٢ر٢	١٠ر٦	٩ر٤
القطاع العام	٩	٤ر٢	١٥ر٦	٣٧ر٥	١٢ر٦	١٢ر٦	٥٥	٧ر٨	٥ر٦	٨ر٧	٨ر٧	٧ر٦
القطاع الخاص	٢٠ر٢	١٢ر٦	١٦ر٦	٢٠ر٢	٢٧ر٨	٢٧ر٢	٢٤ر٤	٢٥ر٧	٢٧ر٦	٢٧ر٧	٢٧ر٦	١٨ر٨
الاورشاد	٤١ر٢	٣١ر٤	٢٤ر٢	٣٣ر٥	٤٢ر٢	٤٠ر٦	٤٤ر٥	٤٨ر٥	٥٤ر٥	٤٨ر٥	٥٠ر٧	٦٠ر٦
آخرون	١ر٨	٦ر٠	٦ر٠	١ر٠	٦ر٠	٦ر٠	١ر٠	٦ر٠	٥٥	٦ر٠	٥ر٨	٦ر٠
غير مقيمين	٢ر٧	٢ر٦	٤ر٠	٣ر٢	٢ر٢	٢ر٢	٢ر٠	٢ر٤	١ر٨	١ر٦	٢ر٢	١ر٦
مجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: محمية-١ :

- (١) البنية الاقتصادية ، مجلس النقد ، دولة الامارات العربية المتحدة ، المجلد الثاني ، المعداد ٢ ، مايو ١٩٧٦ ، ص ٥٦ .
- (٢) البنية الاقتصادية ، مجلس النقد ، دولة الامارات العربية المتحدة ، المجلد الرابع ، المعداد الثاني ، مايو ١٩٧٨ ، ص ٢٠ .
- (٣) البنية الاقتصادية ، مجلس النقد ، دولة الامارات العربية المتحدة ، المجلد السادس ، المعداد الاول ، ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ٤٢ .
- (٤) البنية الاقتصادية ، مجلس النقد ، دولة الامارات العربية المتحدة ، المجلد السابع ، المعداد الثاني ، يونيو ١٩٨٠ ، ص ٩٧ .
- (٥) البنية الاقتصادية ، المصرف المركزي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، المجلد ١ ، المعداد ٢ ، يونيو ١٩٨١ ، ص ١٠٩ .
- (٦) البنية الاقتصادية ، المصرف المركزي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، المجلد ٢ ، المعداد ٢ ، يونيو ١٩٨٢ ، ص ٧٩ .
- (٧) البنية الاقتصادية ، المصرف المركزي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، المجلد ٣ ، المعداد ١ ، ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ١٠٥ .
- (٨) البنية الاقتصادية ، المصرف المركزي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، المجلد ٤ ، المعداد ١ ، ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ٧٥ .
- (٩) البنية الاقتصادية ، المصرف المركزي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، المجلد ٥ ، المعداد ١ ، ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ٧٢ .

ويتضح من الجدول السابق ان " الودائع الحكومية " احتلت المركز الثانى فى نسبة الايداعات حسب الجهة المودعة ، وذلك ابتداءً من ديسمبر ١٩٧٣ حتى ديسمبر ١٩٧٥ ، ثم تراجعت الى المركز الرابع فى ديسمبر ١٩٧٦ ، ثم احتلت المركز الثالث اعتباراً من ديسمبر ١٩٧٧ حتى ديسمبر ١٩٨٤ .

هذا كما يبين ايضا من نفس الجدول ان " الودائع الحكومية " اخذت اتجاهها هبوطيا شديدا حيث بدأت بنسبة ٣٢.٢ ٪ فى ديسمبر ١٩٧٣ -- وهى بداية الطفرة النفطية -- ثم أخذت تهبط حتى وصلت الى ٩.٤ ٪ فى ديسمبر ١٩٨٤ ، وهى فترة الانحسار النفطى ، مما يعنى تزامن سلوك الودائع الحكومية مع سلوك العوائد النفطية سواءً خلال النصف الثانى من السبعينات او خلال النصف الاول من الثمانينات ، ويثبت ذلك صحة الفسرسرض الثانى .

هذا كما يعزز ذلك سلوك نسبة الودائع الحكومية الى اجمالى الهيكل المالى فى البنوك التجارية العاملة بالدولة والتي تتضح من الجدول الآتى :

جدول (١٢)

يبين نسبة الودائع الحكومية الى اجناس الهيكل المالى فى البنوك التجارية العاملة بالدولة

(بالنسبة المئوية)

نسبة الودائع الحكومية الى اجناس الهيكل المالى	السنوات
%	أولا : خلال السبعينات :
٢٧	ديسمبر ١٩٧٢
٢٤	ديسمبر ١٩٧٤
٢٤	ديسمبر ١٩٧٥
١٢	ديسمبر ١٩٧٦
٨	ديسمبر ١٩٧٧
٧	ديسمبر ١٩٧٨
١٠	ديسمبر ١٩٧٩
	ثانيا : خلال الثمانينات :
٧	ديسمبر ١٩٨٠
٦	ديسمبر ١٩٨١
٥	ديسمبر ١٩٨٢
٤	ديسمبر ١٩٨٣
٤	ديسمبر ١٩٨٤

المصدر : محسوبة من :
 (١) البثرة الاقتصادية ، مجلس البنك ، المجلد الثامن ، العدد ٢ ، مايو ١٩٧٦ ، ص ٤٢
 (٢) البثرة الاقتصادية ، مجلس البنك ، المجلد السادس ، العدد الاول ، ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ٧٤
 (٣) البثرة الاقتصادية ، مجلس البنك ، المجلد ٢ ، العدد ١ ، ديسمبر ١٩٨١ ، ص ١٠٠
 (٤) البثرة الاقتصادية ، المصرف المركزي ، المجلد ٥ ، العدد ١ ، ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ٦٢

ويتبين من الجدول السابق ان نسبة ودائع الحكومة الى اجمالي الهيكل المالى وصلت فى بداية السبعينات الى اكثر من ربع الهيكل المالى للبنوك التجارية العاملة بالدولة (٢٧ ٪) ، ثم بدأت تتناقص بشدة اعتبارا من منتصف السبعينات حتى وصلت فى نهاية السبعينات الى ١٠ ٪ فقط .

واستمر هبوط النسبة فى الثمانينات ، حيث بدأت الثمانينات بمعدل ٧ ٪ فقط ، ثم انهارت اكثر وأكثر حتى وصلت الى ٤ ٪ فى منتصف الثمانينات ، وبذلك فان سلوك (نسبة ودائع الحكومة الى اجمالي الهيكل المالى " يتفق الى حد كبير مع اتجاهات " نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات واعادة التصدير" (٢) ، كما يتفق أيضا مع اتجاهات "نسبة الايرادات النفطية الى اجمالي الايرادات " سواء فى السبعينات او فى الثمانينات (٣) ، وهذا يعنى أن العوائد النفطية متغير مستقل ، وأن " الودائع الحكومية " متغير تابع ، لذا ارتبط انهيار الودائع الحكومية فى المصارف التجارية بالدولة ، بانهايار العوائد النفطية فى دولة الامارات ، مما يثبت صحة الفرض الثانى من فروض البحث .

وهناك مؤشر آخر ، اكثر تفصيلا وهو " نسبة صافى الودائع الحكومية الى الودائع الحكومية " ، والذى يؤكد أيضا على ارتباط اتجاهات الودائع الحكومية فى المصارف التجارية باتجاهات العوائد النفطية خلال السبعينات والثمانينات ، ويتضح ذلك فى الجدول الآتى :

جدول (31)

بين اتجاهات صافي الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية
(القيمة بـبلايين الدراهم)

الفترة الزمنية	ودائع الحكومة لدى البنوك التجارية	المستحقات على الحكومة	المصارف موجب (أو سالب)	نسبة الصافي الى الودائع الحكومية
	(1)	(2)	(3)	(4)
أولاً: خلال السبعينات:				
ديسمبر ١٩٧٥	٢٥٨	١٢٦	٢٣٢	(٣ ÷ ١)
ديسمبر ١٩٧٦	٢٩٥	٧٤	٢٢١	٧٥
ديسمبر ١٩٧٧	٢٩١	٥٠	١٩١	٤٢
ديسمبر ١٩٧٨	٢٩٦	١٩١	١٢٥	٥٣
ديسمبر ١٩٧٩	٥٢٨	١٩٦	٢٣٢	٤٤
ثانياً: خلال الثمانينات				
ديسمبر ١٩٨٠	٤٢٤	٥٢٠	٢٩٤	٦٥
ديسمبر ١٩٨١	٥٧٩	٢٤٢	٢٣٧	٧٥
ديسمبر ١٩٨٢	٤٧٠	٢٦٤	١٩١	١٢
ديسمبر ١٩٨٣	٤٠٦	٤١٨	(٠١٢)	(٣)
ديسمبر ١٩٨٤	٤٦٢	٤٢٣	٣٠	٦

المصدر : ممسوة من : المنشورات الاقتصادية ، المصرف المركزي ، مرجع سبق ذكره ، اعداد مختلفة من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٤ .

ويتبين من الجدول السابق ان صافي الودائع الحكومية مع البنوك التجارية زادت فى النصف الثانى من السبعينات ، ثم اضطرت الزيادة فى بدايات الثمانينات ثم اخذت تتجه نحو الانكماش بعد السنوات الاولى من الثمانينات الى ان وصلت الى ذروة الانكماش حيث أصبحت بالسالب فى عام ١٩٨٣ (- ٣ ٪) ، ويتفق ذلك مع التطور الفعلى للموارد النفطية ، والذى بدأ بالتعاظم فى نهاية السبعينات ثم بالتدنى بعد السنوات الاولى من الثمانينات ، ويعنى ذلك تخفيض واحد من اهم موارد المصارف التجارية - وهو الودائع الحكومية - مما يؤثر على امكانات التوظيف الاقراض والاستثمارى ، ومما يعنى انكماش حجم وحدة التوظيف ، ويشبت بذلك صحة الفرض الثانى .

ثانيا : سلوكيات الودائع غير الحكومية :

يتضح من الجدول رقم (١٢) ارتفاع نسبة ودائع الافراد ، حيث تحتل هذه النسبة المرتبة الاولى - مقارنة بالجهات المودعة الاخرى - وذلك على مدى سنوات الدراسة ابتداءً من ديسمبر ١٩٧٣ حتى ديسمبر ١٩٨٤ ، حيث بدأت بنسبة ٤٢٢ ٪ ، وارتفعت الى ٦٠ ٪ من اجمالى الودائع فى تلك السنوات على التوالى ، ويلى ذلك - بخلاف الحكومة - القطاع الخاص ، والذى احتل الاهمية الثانية فى نسبة الودائع بالبنوك التجارية ، ولا شك ان ذلك يدعو الى اهتمام البنوك التجارية بكامل من الافراد والقطاع الخاص " كمصدرين رئيسيين لودائعها ، وذلك بعد تضاؤل صافى الودائع

الحكومية نتيجة الظروف النفطية المتقلبة .

ويرجع ذلك الى ان العدد من الافراد ، وأصحاب القطاع الخاص ، والتجار ورجال الصناعة - وهم من أصحاب الموجودات الصافية المرتفعة High net worth قد حققوا دخولا عالية خلال الفورة النفطية (٤) ، كما يلاحظ في منطقة الخليج - ومنها دولة الامارات - أنه يصعب التمييز بين منظمات الاعمال وبين أصحابها مثلما هو الحال في الدول الصناعية ، وقد تصل الموجودات الصافية للفرد الى ما بين ٤٠ ألف دولار و ٢٥٠ ألف دولار ، وبالتالي فهم يشكلون قاعدية مالية جديدة بالاهتمام من جانب المصارف التجارية ، ومن الحاجات المصرفية التي ترغب هذه الفئة تحقيقها ما يلي :

- (١) توفير الثقة الضرورية بسرعة بين المصارف وبين هؤلاء الاشخاص .
- (٢) القدرة على توفير الاموال اللازمة لهم بوسائل سريعة ، دون التقييد بعوامل جغرافية و / أو زمنية .
- (٣) تحقيق العوائد المناسبة على اموالهم المودعة بالمصارف ، بما فيها الودائع تحت الطلب .
- (٤) توفير الامان الطويل المدى لهؤلاء الاشخاص .
- (٥) توفير الامان لهم من خلال تقديم خدمات تشجيع على الادخار ، وتضمن لهم تأمين أموالهم وودائعهم .

هذا وقد أثبتت الاحصاءات المتاحة عن مستوى دخل الفرد في دولة الامارات ارتفاع ذلك المستوى مقارنة بدخل الفرد في غيرها من دول مجلس التعاون الخليجي، مما يعني اتساع قاعدة هذه الفئة من الافراد الاثرياء في دولة الامارات العربية المتحدة ، ويتضح ذلك من الجدول الآتي :

جدول (١٥)

يبين اجمالي الناتج القومي الاجمالي ، ونصيب الفرد في دولة الامارات العربية المتحدة ، بالمقارنة بدول مجلس التعاون الخليج (١٩٨٣)

الدولة	اجمالي الناتج القومي الاجمالي (بالمليون دولار)	نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي الاجمالي (بالدولار)
دولة الامارات العربية المتحدة	٢٧٤٤٤	٢٢٨٧٠
البحرين	٤١٠٩٤١	١٠٥١٠
قطر	٥٩٦٠٠١	٢١٢١٠
عمان	٦٨٧٥٠٠	٦٢٥٠
الكويت	٣٠٣٩٦٠٠	١٧٨٨٠
السعودية	١٢٧١٩٢٠٠	١٢٢٣٠

المصدر: د. محمد توفيق صادق ، التنمية في دول مجلس التعاون : دروس السبعينات وآفاق المستقبل عالم المعرفة (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والشؤون والاداب ، يوليو ١٩٨٦ ، ص ٢٠٩ نقل عن :

البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العام ١٩٨٥ ، ملحق مؤشرات التنمية في العالم ، الجدول ص ١٧٥ ، والجدول ص ٢٢٢ .

ويتمتع من ذلك ان متوسط نصيب الفرد فى الدولة من الناتج القومى الاجمالى وصل الى اكثر من ضعف متوسط نصيب الفرد فى بعض الدول الخليجية الاخرى ، مما يتيح فرصة سانحة للمصارف العاملة بالدولة لتعظيم ايداعاتها باعتبارها تعمل فى ظل بيئة ذات امكانات مالية وفيرة ، والتي تمثل المادة الخام لأعمالها وانشطتها المعدنية الاخرى .

وبناء عليه فانه لاينبغى ان تستسلم المصارف العاملة بالدولة لآثار التقلبات النفطية السالبة ، بل عليها ان تواجه التحدى ، وتعيد النظر فى استراتيجيتها ، وسياساتها ، ونشاطاتها للعمـل على جذب المزيد من الودائع من خلال اجتذاب الاعداد الكبيرة من المودعين : "الافراد" و"القطاع الخاص" بغرض تعزيز استقرار مجموع الودائع (٥) ، وكذا الاهتمام بجذب ودائع " الافراد الاثرياء " حيث يسمح تراكم هذه الودائع بمبالغ كبيرة ولفترات طويلة نسبيا بامكانية توظيفها فى مختلف مجالات التوظيف الاستثمارى بالدولة .

هذا كما ينبغى على هذه البنوك السعى الى تنمية الودائع باستخدام العوامل الاتية : (٦)

- (١) زيادة الوعى المصرفى وانتشار العادة المصرفية :
والذى يـؤدى الى تيسير مهمة الجهاز المصرفى فى جذب وتنمية الودائع .

(٢) تقديم مزايا جديدة للمودعين : حيث تلجأ البنوك لتعديل هيكل اسعار الفائدة - ولو بشكل طفيف - لديها لتواجه المنافسة ، او ان تستحدث نظم ايداع جديدة مثل : اضافة الميزة التأمينية للودائع ، او ربط العائد على الودائع بأرباح البنك ، او بتغير القيمة الشرائية للنقود .

(٣) تحسين الخدمات المصرفية في البنوك: سواء في عملية فتح الحساب الجارى ، أو فى فتح دفتر توفير ، او عند الايداع فى الحساب او عند السحب منه ، ولذا نجد ان ادارة البنوك تضع شروطا خاصة فى العاملين الذين ترتبط وظائفهم بالتعامل مع العملاء مباشرة ، سواء من حيث درجة التعليم ، او مستوى الخبرة ، او التركيب السيكولوجى ، او المعاملة الطيبة ، او الاستعداد للتفاهم والتحمل العصبى . (٧)

هذا وقد اتخذ المصرف المركزى بدولة الامارات عددا من الاجراءات التصحيحية^(٨) لمواجهة تسرب الودائع الى الخارج ، وانخفاض مقدار تلك الودائع فى المصارف التجارية ومنها:

(١) عدم فرض سقف فائدة اعلى على الودائع لتقليل تدفقات الودائع الى الخارج ، حيث ان اقتصاد الدولة اقتصاد مفتوح ، حيث يؤثر ارتفاع اسعار او انخفاض معدل الفائدة فى الخارج على معدلات الفائدة فى السوق المحلية ، ويحرك الاموال سواء للداخل او للخارج .

(٢) طرح شهادات الايداعات بالدرهم للبنوك العاملة بالدولة ، من خلال بيع دولارات امريكية للمصرف المركزي بما يعادل القيمة الاسمية للشهادة ، بغرض تخفيض صافي الاصول الاجنبية للمصارف ، وبالتالي استعادة جزء من فائض السيولة لدى بعض البنوك بالدولة والموظفة بالخارج .

(٣) تعديل رأس مال البنك التجارى ، بحيث لا يقل عن ٤٠ مليون درهم قبل نهاية شهر يونيـــــو ١٩٨٢ ، وذلك حماية للمودعين مع البنوك . (٩) كما ألزم المصرف المركزي البنوك العاملة بالدولة بالمحافظة على رأسمالها المدفوع ، واحتياطياتها بحيث تكون نسبتها الى اجمالى اصولها ١ : ١٥ .

اتجاهات الودائع بمدلول نوع العملة :

ثالثا :

يوضح الجدول الاتى سلوك الودائع المتاحة بالمصرف التجارى من حيث نوعية العملة ، وذلك خلال سنوات السبعينات والثمانينات - وهى الفترات التى تغطيها هذه الدراسة - بغرض معرفة نوعية عمليات الودائع فى ظل فترات التقلبات النفطية بالدولة :

جدول (١٦) يبين نسب الودائع حسب نوع العملة (المحلية او الاجنبية)

الفترة الزمنية	نسبة الودائع المحلية الى اجمالي الودائع	نسبة الودائع الاجنبية الى اجمالي الودائع
أولا : خلال السبعينات :	%	%
ديسمبر ١٩٧٥	٦١,٣	٣٨,٧
ديسمبر ١٩٧٦	٥٧,٠	٤٣,٠
ديسمبر ١٩٧٧	٧٦,٠	٢٤,٠
ديسمبر ١٩٧٨	٧٨,٠	٢٢,٠
ديسمبر ١٩٧٩	٧٩,٠	٢١,٠
متوسط نسبة الودائع المحلية وبالعملة الاجنبية الى اجمالي الودائع خلال السبعينات	٦٥,٨٦ %	٣٤,١٤ %
ثانيا : خلال الثمانينات :		
ديسمبر ١٩٨٠	٧٤	٢٦
ديسمبر ١٩٨١	٧١	٢٩
ديسمبر ١٩٨٢	٥٢	٤٨
ديسمبر ١٩٨٣	٧٩	٢١
ديسمبر ١٩٨٤	٦٢	٣٨
متوسط نسبة الودائع المحلية وبالعملة الاجنبية الى اجمالي الودائع خلال الثمانينات	٦٧,٨	٣٢,٢

المصدر: محمية من: (١) النشرة الاقتصادية، مجلس النقد، دولة الامارات العربية المتحدة، المجلد الرابع

العدد الثاني، مايو ١٩٧٨، ص ٢٠

(٢) النشرة الاقتصادية، مجلس النقد، دولة الامارات العربية المتحدة، المجلد السادس، العدد الاول

ديسمبر ١٩٧٩، ص ٢٠

(٣) النشرة الاقتصادية، المجلس الثاني، يونيو ١٩٨٠، ص ٢٠

(٤) النشرة الاقتصادية، المصرف المركزي، دولة الامارات العربية المتحدة، المجلد ٢، العدد ٢، يونيو ١٩٨٢، ص ٢٢

(٥) النشرة الاقتصادية، المصرف المركزي، دولة الامارات العربية المتحدة، المجلد

العدد ١، ديسمبر ١٩٨٤، ص ٢١

ويتضح من الجدول السابق ما يلى :

- (١) ان متوسط " الودائع بالعملة الاجنبية الى اجمالى الودائع " خلال السبعينات وصل الى نصف هذا المتوسط للودائع بالعملة المحلية ، وهذا يعنى قصور فى امكانية تعظيم الودائع بالعملة الاجنبية من جانب البنوك التجارية ، مما يعنى ان اصحاب تلك الودائع يقومون باياداعها بمصارف خارج الدولة .
- (٢) ان الموقف فى الثمانينات كان أسوأ حالا ، حيث وصلت نسبة " الودائع بالعملة الاجنبية الى اجمالى الودائع " الى أقل من نسبة الودائع بالعملة المحلية الى اجمالى الودائع " ، مما يعنى تأكيد قصور المصارف التجارية فى اجتذاب المزيد من الودائع بالعملة الاجنبية خلال فترة الثمانينات ، وفى تسرب تلك الودائع الى المصارف خارج الدولة .
- (٣) يؤكد هذا القصور الوظيفى للبنوك التجارية بالدولة بمدلول الودائع زيادة " متوسط نسبة الودائع بالعملة المحلية الى اجمالى الودائع " فى الثمانينات بنسبة ١٥ ٪ عما كانت عليه فى السبعينات ، فى حين ان متوسط نسبة " الودائع بالعملة الاجنبية الى اجمالى الودائع " زادت فى الثمانينات بنسبة ٨ ٪ فقط عما كانت عليه فى السبعينات ، ويرتبط ذلك الى حد كبير بحجم الانفاق العام الذى يرتبط ارتباطا عضويا بالعوائد النفطية القومية ، مما يثبت صحة الفرض الثانى من فروض البحث .

وما تقدم يلفت نظر الادارة المصرفية الى مواجهة أسباب انخفاض " الودائع بالعملة الاجنبية " ، مقارنة " بالودائع بالعملة المحلية " ، والى مواجهة أسباب انخفاض "نسبة النوع الاول الى اجمالى الودائع " مقارنة بنسبة الثانى من الودائع الى اجمالى الودائع " فى الثمانينات عن السبعينات ، والبحث عن الوسائل البديلة لتعظيم الودائع الاجنبية بالنسبة الى اجمالى الودائع ، باعتبار ان الودائع عموما تمثل المادة الخام للمصرف التجارى كما ان المصارف التجارية تعمل فى بيئة نفطية وهى دولة الامارات ، وكذا فى منطقة نفطية وهى منطقة الخليج ذات الاحتياطيات الكبيرة من النقد الاجنبى ، حيث ترتبط طبيعة التوظيف فى المصرف التجارى الى حد كبير بطبيعة ونوعية الودائع المتاحة له .

الهوامش

- (١) د. محمد سويلم ، ادارة البنوك فى النظرية والتطبيق
(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية) ، ١٩٨٣ ، ص ٣٥ .
- (٢) الفصل الأول ، جدول رقم (٥) .
- (٣) مقدمة البحث ، جدول رقم (١) .
- (٤) المؤتمر العربى الاول للخدمات المصرفية والمالية ، عقد
بالبحرين ، مجلة الاقتصاد والاعمال ، آيار/ مايو ١٩٨٦ ، ص ٧١
- (٥) د. محمد سويلم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧ .
- (٦) المرجع السابق ذكره ، ص ٥١
- (٧) د. سيد الهوارى ، اساسيات ادارة البنوك (القاهرة : مكتبة
عين شمس) ، ١٩٨٠ ، ص ٧٩ .
- (٨) ندوة " دور البنوك المالة فى الدولة فى تعظيم النشاط
الاستثمارى " ، معهد الامارات للتدريب المصرفى ، الفترة
من ١٠ - ١٢ مارس ١٩٨٦ ، ص ٢ .
- (٩) النشرة الاقتصادية ، المصرف المركزى ، دولة الامارات
العربية المتحدة ، المجلد ٢ ، العدد ١ ، ديسمبر ١٩٨١ ،
ص ٨ .

الفصل الثالث

تأثير التقلبات النفطية
على توظيف الموارد المالية
للبنوك التجارية بدولة الامارات

سنعرض في هذا الفصل الى توضيح تأثير التقلبات النفطية على توظيفات البنوك التجارية بالدولة - وذلك خلال سنوات السبعينات والثمانينات سواء كانت توظيفات ائتمانية أو استثمارية مع الاشارة الى التوظيفات الاستثمارية محليا وخارجيا وبذلك يغطى الفصل المكونات الآتية :

أولا : تقييم التوظيف الائتماني للبنوك التجارية بالمدلول القطاعي .

ثانيا : نسب واتجاهات التوظيف الاستثماري للبنوك التجارية

أولاً: تقييم التوظيف الائتماني للبنوك التجارية بالمدلول القطاعي :

قفز حجم الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية العاملة بالدولة - خلال الطفرة النفطية - من نهاية السبعينات وبداية الثمانينات - الى نسب مرتفعة ، حيث كانت نسبة " القروض الى الودائع " < 1 ، فوصلت النسبة في عام ١٩٨٠ الى ١١٢٦ ٪ ، كما وصلت في كل من عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ الى ١١٠ ٪ ، كما وصلت في عام ١٩٨٣ الى ١٠١ ٪^(١) .

هــذا بالاضافة الى تركيز معظم الائتمان المصرفى
فى قطاعين اساسيين هما قطاعى التشييد ، والتجارة ، وفضف
الائتمان المصرفى المقدم الى القطاعات الانتاجية الاخرى:
كالقطاع الزراعى والصناعى ، ويتضح ذلك من الجدول الآتى :

مجموع (17) (183)
 جدول (17)
 مبنين حسب الاختبار المعروض المقدم من الميزك التجارية
 لوزنات المختلفة بدولة الإمارات

مجموع	النشطة اخرى	الحكومة	المؤسسات المالية (عدا البنوك)	مقتل وقوانين وقوانين وقوانين وقوانين	مكتوب وقفا وقفا وقفا وقفا	الناسخ والتأمين وقفا وقفا	القائمات القواعد والقواعد والقواعد	القائمة القواعد والقواعد والقواعد	الزراعة	القائمات والقائمات والقائمات	التجارة	الشهد	القائمة الزمنية
100	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	أولا: خطط السبعينات 1977
100	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	ديسمبر 1977
100	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	ديسمبر 1977
100	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	ديسمبر 1977
100	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	ديسمبر 1977
100	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	ديسمبر 1977
100	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	ديسمبر 1977
100	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	ديسمبر 1977
100	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	ديسمبر 1977
100	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	ديسمبر 1977
100	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	745	ديسمبر 1977

المصدر: مصورة من :
 (1) نشرة الاقتصادية، مجلس النقد، دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلد الثاني، العدد 1، كانون 1977، ص 24
 (2) نشرة الاقتصادية، مجلس النقد، دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلد الثاني، العدد الثاني، يونيو 1980، ص 90 / 91
 (3) نشرة الاقتصادية، المصرف المركزي، دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلد 2، العدد 2، موسم 1981، ص 72
 (4) نشرة الاقتصادية، المصرف المركزي، دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلد 3، العدد 3، ديسمبر 1981، ص 70 / 71

ويتضح من الجدول السابق التركيز الشديد للائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية في قطاعي — فقط هما : التشييد والتجارة ، حيث وصل الائتمان الممنوح لهما معا الى ٧٧ر٤٩ ٪ في ديسمبر ١٩٧٣ وعندما غلت البنوك التجارية يدها عن منح الائتمان انخفض الى ٦٠ر٩٥ ٪ فقط في ديسمبر ١٩٨٤ ، واذا كان النمو الكبير في تجارة الواردات - وهي النشاط التقليدي في الدولة خاصة في امارة دبي - وكذا النمو الهائل في نشاط التشييد بالدولة قد وفر الكثير من العروض المغرية للبنوك التجارية - خلال الفترة موضع الدراسة - فان معظمهم لم يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الاقبال غير الملائم على عملية الاقراض لبناء العقارات ، حيث كانت اجراءات تقييم الائتمان تتم - من جانب البنوك التجارية - بصورة روتينية وغير مدروسة في معظم الاحيان . (٢)

هذا كما تعكس النسب السابقة الوزن الهزيل للائتمان الممنوح من البنوك التجارية لباقي القطاعات - والتي يصل عددها الى ثمانية قطاعات - بحيث حصلت جميعها على ٢٢ر٥١ ٪ و ٣٩ر٠٥ ٪ في ديسمبر ١٩٧٣ وديسمبر ١٩٨٤ على التوالي ، وبالسقاط على الائتمان المقدم لكل من قطاعي الزراعة والصناعة ، نجد أن الصورة اكثر سوءا حيث تراوحت نسبة الائتمان المقدم لهما من المصارف التجارية الى ما بين ١ر٦٢ ٪ و ٧ ٪ خلال السبعينات والثمانينات على التوالي .

هذا وتواجه البنوك التجارية كسادا في قطاع التشييد ، كما تواجه تشبعا في قطاع التجارة ، وبذلك

فمجالات التوظيف الائتماني المصرفي مهددة بالمزيد من الانكماش في المستقبل ، مما ينعكس على اهداف ، وعوائد وموارد تلك البنوك ، وكذا على قدرتها على خلق النقود الائتمانية ، ويثبت ذلك صحة الفرض الثالث .

هذا ومن الاسباب التي أدت الى تفاقم هذا الموقف ، وزيادة المخاطر التي تواجه البنوك التجارية مايلي :

(١) ان الاقتصاد القومي لدولة الامارات اقتصاد واحد الموارد ، حيث يعتبر " النفط " هو المورد الاساسي للدولة ، كما سبقت الاشارة

(٢) تركيز معظم الائتمان المصرفي في قطاعين هما : التشييد ، والتجارة ، وضعف الائتمان المقدم الى القطاعات الانتاجية الاخرى كالزراعة والصناعة الخ .

(٣) غياب التخطيط الائتماني من جانب المصرف المركزي ، وعدم توافق الجانب المالي - النقدي والائتماني - مع الجانب العيني^(٣) بالدولة .

هذا ونتيجة للتوسع الائتماني غير المدروس بعناية وغير المقرون بضمانات كافية ، تضخمت الارياح الدفترية لتلك البنوك دون الحصول على تلك الارياح من عملائها ، كما انعكس على النتائج الواردة بالقوائم المالية لهذه البنوك ، بحيث أصبحت لاتظهر حقيقة المراكز المالية لها ، مما أدى الى تحميلها بالديون المعدومة الناجمة عن عدم مقدرة العملاء على السداد ،

وقد اتخذ المصرف المركزي بالدولة ، وكذا البنوك التجارية الاجراءات التصحيحية الآتية :

(١) رصد المخصصات اللازمة لمقابلة الديون المشكوك فى تحصيلها ، وقد ارتفعت هذه المخصصات - فى نهاية عام ١٩٨٤ - الى ٥٠ مليار درهم .

(٢) دمج بعض البنوك العاملة بالدولة ، لتحقيق الاستقرار فى القطاع المصرفى ، واحلال وحدات مصرفية قوية محل الوحدات الاخرى ذات المركز التنافس الضعيف .

(٣) يقوم المصرف المركزى بانشاء " ادارة المخاطر المصرفية " تطبيقا لنص المادة ١٠٤ من قانون المصرف ، وذلك استكمالا لقيام المصرف بدوره الرقابى ، ولتوطيد الاعراف المصرفية السليمة خاصة فيما يتعلق بعنصر المخاطرة فى الائتمان المصرفى . (٤)

كما ينبغى على البنوك التجارية العاملة بالدولة ان تعيد النظر فى استراتيجيتها المصرفية فى ظل الازواج الاقتصادية الجديدة ، دون الانتظار لتحسن تلك الازواج والتي قد تأخذ زمنا طويلا ، والا فانها ستفامر بمستقبلها ، وستواجه بالمزيد من الخسائر ، وربما قد تتعرض للتصفية النهائية .

ثانيا : نسب واتجاهات التوظيف الاستثمارى للبنوك التجارية

تتركز معظم النشاطات التوظيفية للبنوك التجارية فى التوظيف الائتمانى ، دون التوظيف الاستثمارى ، ولذا اتسمت سلوكيات التوظيف فى البنوك التجارية بالدولة بالتوظيف التقليدى .

ومما يدل على ذلك الارتفاع الكبير فى نسبة " الائتمان المصرفى الى اجمالى اصول البنوك التجارية " بدولة الامارات ، مقارنة بالنسبة الهزيلة " للنشاط الاستثمارى لتلك البنوك الى اجمالى أصولها " والتي تتضح من الجدول الآتى :

جدول (١٨)
 يبين نسب الائتمان المصرفي ، ونسب الاستثمارات
 الى اجمالي الاصول في البنوك التجارية

(بالنسبة المئوية)

نسبة الاستثمار الى اجمالي الاصول	نسبة الائتمان المصرفي الى الاصول	الفترة الزمنية
% ٣٣٨	% ٦٤٣٦	ديسمبر ١٩٧٩
% ٣٩٥	% ٥٨٠٨	ديسمبر ١٩٨٠
% ٣٠٢	% ٥٢٩٩	ديسمبر ١٩٨١
% ٢٨١	% ٥١٨٢	ديسمبر ١٩٨٢
% ٣٣٦	% ٥٤٨٠	ديسمبر ١٩٨٣
% ٤٠٧	% ٤٨١٨	ديسمبر ١٩٨٤
% ٥٥٩	% ٤٩٠٢	ديسمبر ١٩٨٥

المصدر : محسوبة من النشرات الاقتصادية ، المصرف المركزي ، دولة الامارات العربية المتحدة ،
 اعداد مختلفة ، عن السنوات من ١٩٧٩ الى ١٩٨٥ .

هذا كما يتضح من نفس الجدول ان " نسب الائتمان المصرفى الى اجمالى الأصول " بدأت عالية بما يعادل ٦٤ر٢٦ ٪ فى ديسمبر ١٩٧٩ ، ثم اخذت فى التناقص حتى وصلت الى ٤٩ر٠٢ ٪ فى ديسمبر ١٩٨٥ ، مما يؤكد ارتباطها بتقلبات الايرادات النفطية ، والتي ارتفعت فى نهاية السبعينات ، ثم بدأ فى الانحسار مع بداية الثمانينات حتى وصلت الى ادنى حد مع منتصف الثمانينات ، هذا ونجد ان نسب الاستثمار الى اجمالى الاصول اخذت اتجاها مغايرا حيث بدأت بنسبة ٣٢ر٣٨ ٪ فى ديسمبر ١٩٧٩ ، ثم اخذت فى الارتفاع النسبى حتى وصلت الى ٥٩ر٥ ٪ فى ديسمبر ١٩٨٥ مما يثبت صحة الفرض الثالث من فروض البحث .

هذا ونجد بصفة عامة ان دولة الامارات قد انفقت الكثير على مشروعات البنية الاساسية والخدمات ، اما الانفاق فى مجال الصناعة والزراعة فهو محدود للغاية نظرا لعدم توافر الخبرة الفنية والمهارات الادارية ، وقد اقتصر نشاط التصنيع اساسا على الصناعات البترولية ، والبتروكيماوية وهى صناعات كثيفة رأس المال

(٥)

Capital - Intensive

هذا وتحليل " نسبة الاستثمارات الى اجمالى الاصول " بمدلول جغرافى - محلى واجنبى - يتضح ان استثمارات البنوك التجارية فى السوق المحلى استثمارات هزيلة ، ورغم ذلك فانها تزامنت مع الاتجاهات النفطية القومية والعالمية ، وذلك كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول (١٩) يبين نسب استثمارات البنوك التجارية بمدلول جغرافي (بالنسبة المئوية)

نسبة الاستثمارات الاجنبية الى اجمالى الاموال	نسبة الاستثمارات المحلية الى اجمالى الاموال	الفترة الزمنية
%	%	ديسمبر ١٩٧٩
٣٣٨	-	ديسمبر ١٩٨٠
٣٦٩	٠٢٦	ديسمبر ١٩٨١
٤٧٢	٣٠	ديسمبر ١٩٨٢
٢٢٠	٦١	ديسمبر ١٩٨٣
٢٦٧	٦٩	ديسمبر ١٩٨٤
٣٥٢	٥٥	ديسمبر ١٩٨٥
٤٩٨	٦١	ديسمبر ١٩٨٥

المصدر : محسوبة من : النشرات الاقتصادية ، المصروف المركزى ، مرجع سبق ذكره ، نفس الصفحات

ويتضح من الجدول السابق ضآلة الاستثمارات المحلية فى المصارف التجارية العاملة بالدولة ، حيث كانت أقل من ١ ٪ بالنسبة لاجمالى اصول تلك البنوك ، ويرجع ذلك أساسا الى عدم قيام " سوق المال " بالدولة بصفة عامة وعدم وجود سوق محلية للاوراق المالية بصفة خاصة نتيجة سلبيات سوق المناخ وآثارها النفسية على المتعاملين والمستثمرين بمنطقة الخليج ومنها دولة الامارات العربية المتحدة ، مما حال دون اقتناء الاسهم وادى الى صعوبة طرح اسهم شركات مساهمة جديدة ، واستحالة التمويل بالملكية من خلال طرح اسهم اضافية فى السوق المحلى ، والاعتماد على التمويل بالارباح المحتجرة والاحتياطيات .

هذا كما يتضح ان نسبة الاستثمارات الاجنبية الى اجمالى الاصول اخذت اتجاها صعوديا - وان كان بمعدلات طفيفة - حيث بدأت بمعدل ٣٢٨ ٪ فى ديسمبر ١٩٧٩ ثم وصلت الى ٤٩٨ ٪ فى ديسمبر ١٩٨٥ وحيث اتجه الاقتصاد القومى فى دولة الامارات من حالة الـرـواج - فى نهاية السبعينات - الى حالة الكساد اعتبارا من منتصف الثمانينات ، فقد اتجهت استثمارات المصارف التجارية من الاسواق المحلية ذات العائد المنخفض فى منتصف الثمانينات الى اسواق المال الاجنبية واقتناء الاوراق المالية المطروحة فى تلك الاسواق ولم يكن امام الادارة المصرفية بالدولة بديل اخر وذلك لعدم وجود سوق مالية عربية قادرة على امتصاص جانب هام من السيولة المتاحة لدى تلك المصارف (٦) مما يثبت صحة الفرض الثالث من فروض البحث .

الهوامش

-

- (١) المصرف المركزي ، قسم البحوث والدراسات ، تقييم اداء المصارف التجارية الوطنية فى الدولة للسنوات ١٩٨٠/١٩٨٣ ، ص ١٣ .
- (٢) التقرير السنوى ، المصرف المركزي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ٣١ ديسمبر ١٩٨٠ ، ص ٢٠ .
- (٣) د. كامل فهمى بشاير ، دور الجهاز المصرفى فى التوازن المالى - دراسة خاصة بالاقتصاد المصرى ، (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب) ، ١٩٨١ ، ص ٢٠٩ / ص ٢١٠ .
- (٤) التقرير السنوى ، المصرف المركزي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ٣١ ديسمبر ١٩٨١ ، ص ٣٤ .
- (٥) د. حسن عباس زكى ، نحو استراتيجية شاملة لاستثمار الاموال العربية ، مجلة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٧٨ ، العدد ٣٧٢ ، ص ١٠ / ص ١١ .
- (٦) المرجع السابق ذكره ، نفس الصفحات .

الفصل الرابع

ترشيد التوظيف في المصارف التجارية العامة بالدولة

تواجه البنوك التجارية العامة بالدولة - شأن البنوك التجارية في منطقة الخليج - متغيرات تمثل قيودا على حركة تلك البنوك، والتي تتمثل في الأوضاع والظروف الاقتصادية الجديدة، وكذا في العلاقات الدولية المستحدثة، مما يستلزم الأمر ضرورة التكيف معها، بحيث تظل نسبة العرض إلى تلك القيود والمعوقات < ١ .

فإذا كانت الدول غير النفطية لديها مشروعات استثمارية تبحث عن موارد مالية، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة - مثل غيرها من دول الخليج النفطية - لديها موارد مالية تبحث عن مشروعات استثمارية، وبذلك فإن على الإدارة المصرفية أن تعمل على بناء استراتيجية تستهدف تحديد سبل استخدام مواردها المالية، من أجل تحقيق الانجازات المستهدفة في ظل القيود الموجودة في الموقف^(١)، وسوف نستعرض في هذا الفصل ما يلي :

أولا : قيود وفرص التوظيف المصرفي في دولة الإمارات .

ثانيا : مداخل تعظيم توظيفات المصارف التجارية .

أولا : قيود وفرص التوظيف المصرفي في دولة الإمارات :

تتبلور طبيعة المواقف التي تواجه المنظمات بصفة عامة - والمنظمات المصرفية بصفة خاصة - في

أنها تحتوى على معوقات وقيود ينبغي تجنبها او التكيف معها ، او فرص يمكن للادارة استثمارها^(٢) ، وسوف نتعرض لكل من القيود ، والفرص التى تواجه وتتاح للمصارف التجارية .

(أ) القيود والمعوقات التى تحول دون التوظيف الأمثل

فى المصارف التجارية :

تتمثل اهم القيود والمعوقات التى تواجهه توظيفات المصارف التجارية فيما يلى :

- (١) الافتقار الشديد الى كوادر من العاملين المدربين^(٣)، حيث تتميز الدول العربية النفطية - ومنها دولة الامارات بنقص رأس المال الانسانى " اللازم لتشيد واستغلال " رأس المال المادى " ، ومن المعلوم انه لا توجد علاقة تكامل بين " رأس المال الانسانى " ، و" رأس المال المادى " ، ويشكل ضعف او صغر حجم رأس المال الانسانى فى الوقت الحاضر اهم اسباب ضعف القدرة الاستيعابية فى البلاد العربية البترولية ، ويحتاج تكوين " رأس المال الانسانى " الى فترة طويلة تتراوح ما بين عشرة الى خمسة عشرة سنة ، ولا يمكن تعويضه خارج العالم العربى ، نظرا لوجود عوائق اللغة والعادات والتقاليد ، فضلا عن ضرورة توافر حد أدنى من " رأس المال الانسانى " لامكان الاستفادة

من الخبرة الاجنبية (٤).

(٢) الافتقار الشديد الى المصادر المعدنية والزراعية والصناعية ، مما أدى الى ضعف الاستثمار خارج القطاع البترولى ، حيث تفتقر دولة الامارات الى المقومات الزراعية ومن اهمها المياه ، وكذا الى الامكانات المنجمية الاخرى ، والتي بدونها لا يمكن نشأة حركة تصنيع شاملة وغنى عن البيان وجود ترابط قوى بين امكانات النمو الزراعى وامكانات النمو الصناعى ، كما تتوقف امكانات التوسع الزراعى على توافر العديد من مستلزمات الانتاج التى يوفرها القطاع الصناعى (٥).

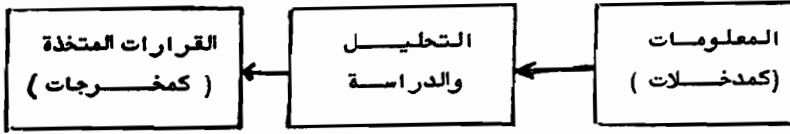
(٣) صغر ومحدودية حجم السكان فى دولة الامارات ، حيث نجد ان نسبة المواطنين الى اجمالى السكان بلغ ٣٦٪ فقط ، ولذا فان القوة البشرية المواطنين تتسم بالسندرة الشديدة ، وساعدت زيادة هذه السندرة استيراد العمالة من الخارج على نطاق واسع ، ووجود تعددية سكانية فادحة ، وغلبة الوافدين ، وخاصة الاجانب فى العمالة القائمة على كافة جوانب النشاط الاجتماعى - الاقتصادى فى المجتمع .

وبالاضافة الى اتسام الموارد البشرية المواطنين بالسندرة الشديدة ، فانها لم

تستغل الاستغلال الامثل ، مما أدى الى انخفاض انتاجية العمل في قطاعات النشاط الاقتصادي غير النفطية ، خاصة القطاعات الاقتصادية حرجة الاهمية (٦) ، ومما ضاعف من شدة القوى العاملة المواطنة في الدولة انخفاض نسبة مساهمة النساء في قوى العمل مقارنة بالدول الخليجية الاخرى ، او بالدول العربية غير الخليجية ، حيث تمثل نسبة القوى العاملة من النساء في دول الامارات ٣٣٪ وهي اقل نسبة بين جميع اقطار العالم العربي (٧) .

ويؤدي صغر حجم السكان الى ضيق حجم السوق اللازم لتصريف انتاج الوحدات الصناعية ومنها مثلاً : صناعة الحديد والصلب ، والصناعات البتروكيمياوية والصناعات الكهربائية ... الخ .

(٤) عدم وجود المنظمات التي تستطيع ان توفر المعلومات اللازمة لعرض الاستثمار المنحاح بالدولة باعتبار أن المعلومات تمثّل واحداً من اهم مدخلات القرار الاستثماري الصحيح ، حيث ان العلاقة وثيقة ما بين المعلومة ، والقرار المتخذ ، كما يتضح من الشكل الآتي :



شكل (٢) يبين العلاقة
بين المعلومات
والقرارات المتخذة

ورغم ذلك فان " غرف التجارة والصناعة " بالدولة لديها معلومات وفيرة عن القطاعات المختلفة كالزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، والسياحة .. الخ والذي يؤهلها لأن تحتل ما يسمى " بالشبكة القومية للمعلومات " والتي يمكنها ان تقدم المعلومات اللازمة لرجال البنوك ، والمستثمرين ، ومتخذي القرارات وراسمي السياسات . (٨)

(ب) الفرص التي يمكن للادارة المصرفية استثمارها:

تحتل " الفرص الاستثمارية " اهمية قصوى للمصارف التجارية ، وتتمثل " الفرصة الاستثمارية " في " الافكار المبدئية التي تطرح للقيام بالانفاق الرأسمالي " ، كما تتمثل " المقترحات الاستثمارية في ان تفترن الفرصة الاستثمارية بتغيرات في التدفقات النقدية

سواء الداخلة او الخارجة (٩).

هذا ونجد ان الفرص المتاحة للمصارف التجارية
العامة بالدولة تتمثل فيما يلي :

- (١) توافر واحد من اهم مقومات الاستثمار
للبنوك التجارية وهو الموارد المالية
الطويلة الاجل ، والتي ينبغي استخدامها
فى توظيفات طويلة الاجل تتمثل اساسا فى
مشروعات استثمارية بالدولة ، والجدول
الآتى يعرض لما توفره البنوك التجارية
من موارد دائمة :

نسبة تنمية الموارد الدفاعية
 في الجمهورية الهيكل الإنساني للبيانات
 الحكومية بالدولة

(بالنسبة المئوية)

نسبة الموارد الدفاعية والشرطة الاجل الى اجمالي الهيكل المالكي	الفترة الزمنية
X	
٣٩	ديسمبر ١٩٧٣
٤٩	ديسمبر ١٩٧٤
٤٥	ديسمبر ١٩٧٥
٣٢	ديسمبر ١٩٧٦
٤١	ديسمبر ١٩٧٧
٤٣	ديسمبر ١٩٧٨
٣٨	ديسمبر ١٩٧٩
	ثانيا : خلال الثمانينات :
٤٢	ديسمبر ١٩٨٠
٤٢	ديسمبر ١٩٨١
٤٥	ديسمبر ١٩٨٢
٤٩	ديسمبر ١٩٨٣
٥٥	ديسمبر ١٩٨٤

المصدر : محوبة من النشرات الاقتصادية ، مجلس النقد ، والمصرف المركزي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، اعداد مختلفة لسنوات مختلفة تبدأ من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٤ .

ويتبين من الجدول السابق ان البنوك التجارية تحوز ما بين ٢٨ ٪ و ٥٥ ٪ من اجمالى مواردها فى شكل موارد دائمة ، وكان يمكن ان توجه نحو الاستثمار الطويل الأجل ، عملاً بقاعدة الادارة المالية السليمة ، وهى ضرورة توافى اجمالى التوظيف مع اجال الموارد ، هذا ناهيك عن ان الودائع الجارية لهذه البنوك التجارية تتضمن قدراً ثابتاً يمكن استخدامه فى توظيفات استثمارية طويلة الاجل .

هذا ومما يعزز امكانية استثمار هذه الفرصة المتاحة ما اتخذته المصرف المركزى بالدولة من قرارات بشأن تعديل نسب الاحتياطى النقدى الالزامى على الودائع المودعة بالمصارف التجارية - سواء كانت بالدرهم او بالعملات الاجنبية - بحيث أصبحت - اعتباراً من اول نوفمبر ١٩٨٤ - على النحو التالى :

جدول (٢١)

يبين نسبة الاحتياطى النقدى الالزامى

نسبة الاحتياطى النقدى الواجب الالزام بها من جانب البنوك التجارية	طبيعة وأصل الوديعة المودعة بالدرعم او بالعملات الاجنبية
٨	الودائع تحت الطلب ، والتأمينات التجارية المؤقتة
٦	ودائع التوفير
٥	الودائع لاجل حتى ٣ شهور
	الودائع لأكثر من ٣ شهور
٤	وحتى ٦ شهور
٣	الودائع اكثر من ٦ شهور وحتى ١٢ شهر
٢	الودائع لاكثر من سنة كاملة

المصدر: النشرة الاقتصادية ، المصرف المركزى ، دولة الامارات العربية المتحدة ، المجلد ٥ ، العدد ١ ، ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ١٠

ويتضح من الجدول السابق ان نسب الاحتياطي النقدي
نسبا متواضعة سواء كانت للودائع تحت الطلب ، اولودائع
التوفير، او للودائع لأجل بأعمارها المختلفة ، مما يؤدي
الى زيادة حجم الاموال المخصصة للتوظيف المصرفي،
والتي تصل وفقا لذلك الى اكثر من ٩٠ ٪ من اجمالي
الهيكل المالي للبنك التجارى ، ومما يعتبر موردا
ملائما للتوظيف الاستثمارى فى البنوك ، خاصة وأن نسبة
تلك الموارد تزداد مع زيادة اجل الوديعة الى ان تصل
الى ٩٨ ٪ بالنسبة للودائع المودعة لأكثر من سنة .

ان قطاع الزراعة فى دولة الامارات يحوز الكثير من
الفرص الاستثمارية والتي يمكن ان تستثمرها المصارف
التجارية بالدولة ، وتتمثل فيما يلى :

١/٢ تصل المساحة الصالحة للزراعة بالدولة الى ما بين
٥٠ الى ٦٠ الف هكتار ، وتصل النسبة الموزعة
منها الى ٢٦ ٪ فقط ، ويتم انتشار هذه المساحة
على أربعة مناطق زراعية هى : المنطقة الشمالية ،
والجنوبية ، والوسطى ، والشرقية ، ويوضح الجدول
الاتى عدد الحيازات الزراعية ، والمساحة الكلية
لكل منطقة ، ونسبتها الى اجمالى المساحة .

جدول (٢٢)
 يبين عدد الحيازات الزراعية ، ونسبة مساحة كل منطقة
 إلى المساحة الكلية بالدولة

نسبة مساحة كل منطقة إلى المساحة الكلية	المساحة (بالهكتار)	عدد الحيازات	المنطقة الزراعية
X			
٣٦	٧٨٢١	٢٣٦٧	الشمالية
٣٣	٧٠٠٣	١٥٢١	الجنوبية
١٧	٣٧١٦	٢٥٦١	الوسطى
١٤	٣٠١٤	٢٩٨٥	الشرقية
١٠٠	٢١٥٥٤	٩٤٣٤	اجمالي

المصدر : وزارة الزراعة والثروة السمكية ، الزراعة في دولة الامارات العربية المتحدة ،

١٩٨١ ، ص ١٧ .

وبتبيين من ذلك انه يمكن لمتخذى القرارات
الاستثمارية توطين المشروعات الزراعية فــــى
منطقتين رئيسيتين هما: المنطقة الشمالية -
وتضم اراضى من امارتى رأس الخيمة والعجيرة -
والمنطقة الجنوبية - وتشمل دائرة العيــــن
وعياشى ، وليو ، وبديع زايد فى الجزء الغربى
من ابو ظبى .

يمكن للمشروعات الاستثمارية طرق مجال انتاج
السلع التى تحل محل الواردات وتشمل قائمة
السلع الغذائية الزراعية انواع مختلفة من
السلح المتاح انتاجها كما يتضح من الجدول
الآتى :

جدول (٢٢)
 يبين حجم استهلاك السلع الغذائية ونسب كل من الانتاج المحلي
 والمستورد الى اجمالي الاستهلاك لعام ١٩٨٣ / ١٩٨٤

نسبة المستورد الى اجمالي الاستهلاك	نسبة الانتاج المحلي الى اجمالي الاستهلاك	اجمالي الاستهلاك	الانتاج المحلي من السلع الغذائية الزراعية	الاستيراد مطروحا منه اعادة التصدير	السلع الغذائية الزراعية
(١ ÷ ٣)	(٤ ÷ ٣ ÷ ٢)	(٣) (٢+١)	(٢)	(١)	
%	%	بالالف طن	بالالف طن	بالالف طن	
٩٢٫٩	٧٫١	١٠٤٥	٧٥	٩٧	الحيوانات الحية واللحوم
٨٧٫٤	١٢٫٦	٤٣٥	٥٥	٢٨	لحوم ودواجن
٦٤٫٦	٣٥٫٤	٧٢٨	٢٥٨	٤٧	اللبين ومنتجاته الحليب
٦٠٫٠	٤٠٫٠	٢٠٥	٨٣	١٢	البيض
٨١٫٦	١٨٫٤	٣٩١٠	٧٢٠	٣١٩	الفواكه الطازجة والتفاح
٤٤٫٤	٥٥٫٦	٦٨٥٠	٣٨١٠	٣٠٤	الخضار الطازجة والمبرد
٣٫٤	٩٦٫٦	٢٩٦٠	٢٦٨٠	٢٨	المحاصيل وخاصة الاعلاف
٧٫٦	٩٢٫٤	٧٩٠	٧٢٠	٦	الاسماك الطازجة والمبردة
٥٠٫٣	٤٩٫٧	١٦٩٢٣	٨٤١٠	٨٥١	الاجمالي

المصدر : وزارة الزراعة والثروة السمكية ، انجازات وزارة الزراعة والثروة السمكية لعام ١٩٨٤ ، ص ٣

ويتضح من الجدول السابق ان هناك شبه اكتفاء ذاتى فى سلعتين غذائيتين فقط ، وأنه يتم استيراد باقى السلع الغذائية الزراعية من الخارج ، وقد تراوح الاعتماد على الخارج ما بين ٩٢٫٩ ٪ الى ٤٤٫٤ ٪ ، مما يعنى انه يمكن للسوق المحلى ان يستوعب معظم المجموعات السلعية الغذائية الزراعية ، وكذا فان المشروعات الاستثمارية فى هذا المجال ذات جدوى اقتصادية بمعيار حجم السوق ، مما يسمح بوجود فرصة تسويقية يمكن استثمارها من جانب المصارف التجارية .

٣/٢ يوضح الجدول السابق ان الدولة تستورد ٨١٫٦ ٪ من احتياجاتها من الفواكه الطازجة والتمور ، ويمكن توجيه الاستثمارات المصرفية الى زراعة الفواكه التى تجود فى الساحل الشرقى للدولة ، نظرا لطبيعة التربة الخاصة فى هذه المنطقة ، وملاءمتها لزراعة هذا النوع من السلع الزراعية ، ومما يعزز هذا التوجه ان وزارة الزراعة بالدولة اقامت مركزا نموذجيا هناك لتجربة زراعة الفواكه خاصة الحمضيات ، والمانجو ، والنخيل ، والجوافة ، والتين ، والعنب ، والرمان .

٤/٢ ان المنطقة الشمالية بالدولة - امارة رأس الخيمة ، تعتبر منطقة جذب للاستثمار الزراعى ، حيث تشتهر بزراعة النخيل ونتاج التمور ، بحيث يتضمن ذلك الاستثمار انشاء طاقة مخزنية كبيرة للتبريد ، على النحو الذى يمكن ان يستوعب كميات كبيرة من التمور من الموسم ، وكذا تصنيع التمور على هيئة وجبات

غذائية وحلوى وأغذية باعتبار مالها من قيمة غذائية عالية .

بدأت المنطقة الجنوبية الأخذ بالتصنيع الزراعى
 ٥/٢ - خاصة منطقة ابوسمرة وعلى طريق العين /
 ابوظبى ، وبالتالي أصبحت منطقة جذب استثمارى
 بعد ان تم اقامة مصنع تعليب الخضروات ،
 بطاقة انتاجية خمسة خطوط ، وذلك لتصنيع
 الانتاج الموسمى من الخضروات ، وبعد ان أعدم
 منه فى العام الماضى (١٩٨٥) ما يعادل ٧٢ ٪ من
 اجمالى انتاج الخضروات ، ولا شك ان انتاج
 المزارع فى منطقة العين - والذى وصل
 الى ما يعادل ٥٥ مليون جرام ، يمكن أن
 تستوعب عدة مصانع لتقليبها، مما يمثل عنصر
 جذب استثمارى للمصارف التجارية ، وللمستثمرين،
 حيث تأتى تلك المنطقة فى المرتبة الثانية
 من حيث المساحة الزراعية فى الدولة بعد
 المنطقة الشمالية ، لأنها تحوز ثلث المساحة
 الزراعية الكلية للدولة . (١١)

تعتبر المنطقة الشرقية من المناطق التى يمكن
 ٦/٢ ان تتوطن بها المشروعات السمكية والتى
 تحوز قبول البنوك التجارية ، حيث تستأثر
 بنحو ٤٥ ٪ من انتاج الدولة من الاسماك ،
 يليها " المنطقة الوسطى " والتى تستأثر
 بنسبة ٢٧ ٪ ، ثم المنطقة الجنوبية " التى
 تحوز نسبة ١٥ ٪ ، وأخيرا المنطقة الشمالية
 وتحوز نسبة ١٣ ٪ .

اهتمت الدولة - خاصة في " المنطقة الوسطى " باقامة البيوت البلاستيكية المكيفة ، وقد شجعت وزارة الزراعة اقامتها لما تحققه للمستثمرين وللمجتمع من عوائد ومزايا ، وتمثل " الفرصة الاستثمارية " المتاحة امام متخذي القرارات في المصارف التجارية فيما قدمته وزارة الزراعة من هياكل معدنية ، وصل عددها في عام ١٩٨٤ الى ١٠٧١ بيتا بمساحة ١٤٠ دونم ، وتتيح خفض درجة الحرارة داخل تلك البيوت الى حوالي ١٥ م مما يؤدي الى انتاج الكثير من المحاصيل على مدار العام (١٢) .

٦/٢

تتاح فرصة استثمارية في مجال الانتاج الحيواني، حيث تتوفر في منطقة الزيد وحدة لاجتثاث الانتاج الحيواني لتوفير انتاج الالبان واللحوم اللازمة للأمن الغذائي في الدولة ، كما اقيمت وحدة للتلقيح الصناعي في عجمان لتحسين سلالة الحيوانات المحلية ، وتحويل هذه الحيوانات الى وحدة اقتصادية وفيرة الانتاج . (١٣)

٧/٢

هذا ويمكن تلخيص الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الزراعة في الجدول الآتي :

جدول (٢٤)
 يبين أنواع المنتجات الغذائية الزراعية ،
 ومناطق توطيئها المثلى فى الدولة

مناطق التوطيئ ذات الجـدوى	المنتجات الغذائية الزراعية (كفرصة استثمارية متاحة)
الساحل الشرقى للدولة المنطقة الشمالية (رأس الخيمة) المنطقة الجنوبية (منطقة ابوسمرة طريق العين ابوظبى) المنطقة الشرقية اساسا (ثم الوسطى ، والجنوبية ، والشمالية)	الفواكه الطازجة والتمـور النخيل وانتاج وتصنيع التمـور الخضروات المعلبة (من خلال التصنيع الزراعى) تربية وتصنيع الاسماك الخضروات والمحاصيل الاخرى (باستخـدام البيوت البلاستيكية) الانتاج الحيوانى (اللحوم والالبان)
المنطقة الوسطى المنطقة الوسطى (الذيد ، وعجمان)	

المصدر : الفصل الرابع من الدراسة ، اولا ، (ب)

(٣) اما بالنسبة للفرص المتاحة بقطاع الصناعة فنذكر
منها ما يلى :

١/٣ ان مشروعات البنية الاساسية التى اقيمت فى
العقد الماضى تحتاج الى خدمات الصيانة، مما
يشجع انشاء الكثير من شركات الصيانة .

٢/٣ انه يوجد بالدولة ميزة تنافسية تتمثل فى ثلاث
عناصر أساسية لانتاج السلع هى : الطاقة
الرخيصة ، وتوافر النفط والغاز بكميات
كبيرة وبتكلفة منخفضة ، ورأس المال - السابق
الإشارة اليه - وهذه العناصر الثلاثة يمكن
الاعتماد عليها فى اقامة بعض الصناعات
الرئيسية مثل : البتروكيماويات بمختلف
مشتقاتها ، والصناعات التعدينية ، وبعض
الصناعات ذات التكنولوجيا العالية .

٣/٣ ان الدولة تقدم لى مستثمر عدة حوافز صناعية
تتمثل فى : قطعة ارض لازمة لاقامة المشروع
الصناعى ، وتزويده بالماء اللازم مجانا، وكذا
بالكهرباء والغاز بأسعار تشجيعية ، وبانشاء
مناطق صناعية قريبة من مراكز الاستهلاك بالمدن ،
وربط هذه المناطق بشبكة طرق برية لتسهيل
عملية النقل والشحن ، وتخفيض نفقات استيراد
المواد الخام ومستلزمات الصناعة وتسهيل
التصدير للخارج ، ويصل عدد المناطق الصناعية

التي يتمتع فيها المستثمرون بالحوافز السابقة
٢٢ منطقة تتبع امارات ابو ظبي ، ودبي ، والشارقة ،
وعجمان ، وام القوين ، ورأس الخيمة ، والعجيزة (١٤)

ويوضح الجدول الآتي الفرص الاستثمارية فى
القطاع الصناعى بدولة الامارات ، والتي يمكن
ان تمثل عنصر جذب لرجال البنوك والمستثمرين :

جدول (٢٥)

أنواع المنتجات المناعية ، ومناطق التوطن الممثل بالدولة

المناطق الممثل للتوطن بالدولة	المنتجات المناعية
<p>المناطق المناعية على مستوى امارات الدولة المناطق التي تقع فيها مشروعات البنية الاساسية</p>	<p>قطع الفيبرسار خدمات الميكانة تكرير البترول ، والبستروكيماويات بمشتقاتها</p>
<p>مناطق تصنيع النفط بالدولة (كمنطقتي الرويس وطريف المناعيتين) منطقة الرويس ، والممفج المناعية</p>	<p>الاصحدة تسييل الغاز</p>
<p>منطقة الرويس المناعية منطقة الممفج المناعية</p>	<p>المعدات البترولية الحديد والملب</p>
<p>منطقة الممفج المناعية منطقة السعديات المناعية</p>	<p>الطين المناعي</p>
<p>منطقة مدينة العين المناعية ، والمنطقة المناعية بام القوين ومنطقة فور خوير ، وامارة الفجيرة منطقة جبل علي ، والمنطقة المناعية بام القوين</p>	<p>الاسمنت والجبر والطابق الجبرى الالومنيوم</p>
<p>منطقة جبل علي منطقة العفا منطقة الصفا ، ومنطقة الشارقة المناعية المنطقة المناعية بالشارقة المنطقة المناعية بالشارقة منطقة الرمس برأس الخيمة رأس الخيمة</p>	<p>الكابلات الاقضية والمشروبات الطعام والورق الاسمنت الحبال الاقفيان الادوية</p>

المصدر: (١) شؤون الصناعة في وزارة الداخلية والصناعة بـدولة الامارات العربية المتحدة ، مرجع سبق ذكره

ص ٢ / ص ١٥
ص ٣٠٠ / ص ١٥
د. موفق عارف ظاهر ، السلسلة في امارة ابو ظبي ، دائرة التخطيط ، امارة ابو ظبي ، ص ١٥

ثانياً: مداخل تعظيم توظيفات المصارف التجارية بدولة الامارات :

لا شك ان ترشيد التوظيف فى البنوك التجارية —————
يستهدف الاسهام فى تحقيق التنمية بمفهومها الشامل وبالتالي
تحقيق التنمية الاقتصادية ، والتي تعنى ما يلى : (١٥)

- (١) توسيع قاعدة الانتاج او الشروة فى المجتمع —————
باستغلال كل الامكانات والموارد المتاحة .
- (٢) تنويع قاعدة الانتاج او الشروة ، اى عدم الاعتماد
على مصدر ، او غلة ، او نشاط واحد .
- (٣) رفع كفاءة عوامل الانتاج ، باستخدام الاساليب
الادارية ، والتكنولوجية المتقدمة .

هذا ويرى الباحث أن أهم مداخل تعظيم توظيفات
البنوك التجارية بالدولة تتمثل فيما يلى :

- (أ) المدخل الاستثمارى .
- (ب) مدخل تحديث الخدمات المصرفية .
- (ج) المدخل التشريعى .
- (د) المدخل المؤسسى .

(أ) المدخل الاستثمارى :

من الأهمية بمكان للمصارف التجارية العاملة
بالدولة الاهتمام بوجود " مزيج توظيفى " يحتوى
على توظيف استثمارى بجانب التوظيف الائتمانى
خاصة وبعد انخفاض رقم الاقراض اخيراً كنتيجة

لانخفاض الطلب على القروض ، وكذا الاجراءات الحاسمة والدراسات المتأنية التى اصبحت تسبق اتخاذ قرارات الائتمان المصرفى وذلك بعد فترة من التساهل عند تقديم ذلك الائتمان ، خلال فترة الفورة النفطية ، كما أن التوظيف الاستثمارى يجعل البنوك التجارية بمنأى عن ان تصبح مجرد اجهزة لتجميع المدخرات دون امكانية توظيفها ، ناهيك عن ان " النشاط الاستثمارى " لتلك البنوك يمكن ان يحقق المزيد من التوظيف الائتمانى ذاته ، بتوجيه معظم الائتمان ليس الى قطاعات التجارة والتشييد فحسب (١٦) ، بل الى نشاطات اخرى كالزراعة والصناعة والسياحة... الخ . مما يودى الى التنوع فى اوجه التوظيف وكذا فى فرصه واحكامه .

هذا ويأخذ " التوظيف الاستثمارى " فى المصارف التجارية عدة اشكال منها : (١٧)

- الاستثمار فى الأوراق المالية .
- الاستثمار المباشر : حيث يكون البنك شركات قابضة يمتلك ١٠٠٪ من رأسمالها .
- الاعتماد الايجارى : حيث يتبنى المصرف فكرة مشروع جديد ويدرسه من جميع نواحيه ويمولـه ويؤجره لعملائه .
- الاستثمار بالمشاركة : حيث يساهم البنك فى رأسمال المشروع ، ويكون بالتالى شريكا فى ملكيته وادارته .

وقد يدعى المصرفيون التقليديون ان توظيفات
المصارف التجارية ينبغي ان تقتصر على تمويل
رأس المال العامل فحسب، ولكن هذه النظرة تغيرت
الآن ، واتجهت المصارف التجارية فى الدول الصناعية
المتقدمة الى التوظيف الاستثمارى ، ومما يدل
على ذلك نسب التوظيف الاستثمارى للبنوك التجارية
الامريكية والتي تتضح فى الجدول الآتى :

جدول (٢٦)

يبين نسب الاستثمار فى الاوراق المالية
الى اجمالى الاصول فى البنوك التجارية الامريكية

(بالنسبة المئوية)

نسبة الاستثمار فى الاوراق المالية الى اجمالى الاصول	السنة
%	
٢٤ر٥	١٩٧٠
٢٥ر٦	١٩٧١
٢٤ر٦	١٩٧٢
٢١ر٥	١٩٧٣
٢١ر٦	١٩٧٤
٢٤ر٣	١٩٧٥
٢٤ر٧	١٩٧٦
٢٢ر٧	١٩٧٧
٢١ر١	١٩٧٨
٢٠ر٣	١٩٧٩

المصدر:

Joseph F. Sinkey, Jr., Commercial Bank Financial
Management, (New York : Macmillan Publishing Co.
Inc.), 1983, P. 268.

هذا واذا طرقت البنوك التجارية المحلية منافذ التوظيف الاستثمارى ، فانها تسد بذلك مصـادر المخاطرة الناجمة عن الالتجاء الى الايداع فى الخارج ، على اعتبار أن " التوظيف الاستثمارى " للمصارف التجارية سوف يساعد فى زيادة الطاقة الاستيعابية للودائع المتاحة فى الدولة ، مما يجنب هذه الودائع مخاطر الايداع فى المصارف الاجنبية والمتمثلة فيما يلى :

(١) المخاطر الناجمة عن التضخم: والتي ارتفعت معدلاته فى الآونة الاخيرة ، والتي تؤدى الى انخفاض القوة الشرائية لتلك الودائع ، وبالتالي انخفاض قيمتها ، ويبدو ان الدول الصناعية المتقدمة ، سواء الاوربية او الامريكية تأمل - عن طريق ارتفاع معدلات التضخم لديها وعدم معالجة مسبباته اكتفاء بمعالجة آثـاره الاجتماعية الداخلية السيئة - فى الوصول الى حل جانب من ازمتهـا الاقتصادية عن طريق تصدير التضخم الى البلاد النامية ، وبالتالى مساعدتها فى حل مشكلة العجز فى موازينها الخارجية ، حيث تعتمد البلاد النامية - ومنها البلاد النفطية - على البلاد الصناعية فى الحصول على متطلباتها الرأسمالية ، والسلع الغذائية ، هذا فضلا عن ان التضخم كفيل بانقاص قيمة العملات التى سوف تدفع بها الديون التى اقترضتها البلاد الصناعية (١٨) .

(٢) مخاطر انخفاض اسعار العملة المودع بها الاموال العربية فى المصارف الخارجية : ومنها على سبيل المثال الدولار الامريكى وهو الذى يشكل عملة معظم الارصدة المملوكة للدول العربية النفطية - ومنها دولة الامارات - وقد أدى التدهور الأخير للدولار الامريكى الى خسارة كبيرة فى الارصدة العربية عند تحويل جزء منها الى عملة اخرى : كالين اليابانى او المارك الالمانى ، وكذلك فى حالة الاستيراد او الاستثمار بأية عملة غير الدولار الامريكى ، مما يؤدي الى تآكل قيمة الودائع بهذه العملة (١٩) .

(٣) تقييد حرية حركة - وتحويل - الودائع : حيث لا يوجد اية قيود - من الوجهة النظرية - على حرية حركة رؤوس الاموال العربية ، امام الناحية العملية فان حرية الحركة تتناسب عكسيا مع حجم الودائع ، فكلما ازداد حجم الوديعة كلما تزايد تأثير تحويلها ليس فقط من عملة الى اخرى ، بل ومن مصرف الى اخر ، وبذلك اصبح من العسير توفير تحقيق اية درجة من حرية الحركة للودائع ، ومما هو جدير بالذكر انه بمرور الوقت ، وعدم اخذ ذلك فى الاعتبار تزداد المشكلة تفاقما ، اذ يتحتم على الدولة المودعة ان تحتفظ بودائعها بنفس العملات التى هى عليها ، حتى لا يتأثر الموقف الاقتصادى للعملة بأى تحويل ، فتفطر السلطات المسؤولة فى الدولة المودع بها الى

التدخل لمنع التحويل للمحافظة على كيانهما
الاقتصادى ، كما ان تراكم احتياطات أية دولة
بعملة معينة يجعل لها ارتباطا بمستقبل هذه
العملة ، مما يؤدي الى استمرار الاعتماد
على عملة واحدة ، والتعرض بالتالى لمخاطر
تقلباتها (٢٠) .

(٤) تزعزع المراكز المالية للمصارف الاجنبية المودع
لديها الاموال العربية : حيث تزداد المراكز
المالية للمصارف التجارية متانة كلما
زادت قاعدة مودعيها اتساعا ، والعكس صحيح ،
اى كلما قل عدد المودعين ، او كلما
ازداد حجم الودائع ، وقل عددها بالنسبة لمجموع
الودائع فى المصارف ، وبناء عليه فانه مع
ازدياد حجم الاموال العربية ، مع عدم اتساع
القاعدة المصرفية للودائع تزداد المصارف
المحتفظ لديها بالودائع العربية ضعفا يوما
بعد يوم ، وهنا تواجه الدول العربية المودعة
معادلة صعبة ، حيث تزيد من حجم ودايعها
فى مصارف معينة ، واذا ما فكرت فى انقاص
حجم الودائع لديها تعرضت تلك المصارف للقلق
والارتباك .

(٥) احتمالات التجميد والمصادرة للودائع العربية
فى الخارج احتمالات قائمة حيث ان الحرب
الاقتصادية جزء لا يتجزأ من الحل العسكرى ، وقد
قامت انجلترا بتجميد الارصدة المصرية عقب

تأميم قناة السويس ، كما أن تجميد الارصدة
الايرائية ليس ببعيد ، بل لا يزال ماثلا فى
الاذهان تجميد الارصدة الليبية اثناء الاعتداء
الامريكى الاخير على ليبيا ، واتخاذ خليج
سرت كذريعة لذلك .

(٦) مخاطر عدم الانتفاع بعوائد حق الملكية: والتى
تتعلق بمختلف الاجراءات التى يمكن ان تحد من
حرية المستثمر الاجنبى فى تحويل ارباحه وأصل
رأسماله الى الخارج ، او بانقاص معدل ارباحه
عن طريق التمييز بينه وبين المستثمر الوطنى
فى المعاملة الضريبية وان العبء الضريبى على
الايراءات الناجمة عن الاستثمارات الاجنبية فى
الدول الاوربية شديد الوطأة ، ويعد عاملا
غير مشجع لاتجاه الاموال العربية للتوظيف
فى استثمارات حقيقية ، وتبلغ معدلات الضرائب
على الارباح المحققة داخل دول السوق الاوربية ،
- بالاضافة الى الضرائب الاضافية المحلية -
نسبا تستوعب ما يزيد عن نصف هذه الارباح فى
بعض الدول ، كما يتبين من الجدول الآتى :

جدول (٢٧)
 يبين نسب الاقتطاع الضريبي من الارباح
 في دول السوق الأوروبية

(بالنسبة المئوية)

نسبة الاقتطاع الضريبي على الارباح الموزعة	نسبة الاقتطاع الضريبي على الارباح المحتجزة	الدولة الاوروبية
%	%	بلجيكا
٤٤	٣٠	فرنسا
٦٣	٥٠	المانيا الغربية
٥٧	٥٧	ايطاليا
٤٣	٢٨	هولندا
٤٥	٤٥	لوكسمبرج
٤٥	٤٥	

(٥١٢)

المصدر : Peggy B. Musgrave, An Evaluation of Investment:

Income Taxation Within the European Common Market,

Public Finance, NO. 3 and 4, 1965, P.288.

مدخل تحديث الخدمات المصرفية : (ب)

هناك علاقة طردية بين تحديث الخدمة المصرفية وبين زيادة واتساع معاملات وتوظيفات البنك التجارى وبذلك فان السعى الدؤوب لتعظيم التوظيفات يمثل دافعا قويا للابتكار والتجديد والتطوير فى الصناعة المصرفية .

ويستدعى ذلك تطوير الخدمات المصرفية بحيث تقدم الخدمات العصرية بدلا من الخدمات التقليدية، ومن الخدمات الحديثة : الصراف الآلى، واستخدام التقنية الحديثة فى الصناعة المصرفية، والتحويلات عن طريق الاقمار الصناعية، وخدمات السويفت، والتأمين على الودائع، وطرح صناديق استثمار نقدى لخدمة صغار المستثمرين وتسويق بطاقات الائتمان، والشيكات السياحية .

هذا كما تحول جانب هام من التوظيف المصرفى وهو الاقراض المصرفى من شكل قروض مصرفية دولية الى اوراق مالية قابلة للتداول، كما أصبحت الاسواق المالية الوطنية والاقليمية جزءا من مساحة دولية متكاملة ومتجانسة، وقد بلغ حجم الاحتياطات الاجنبية لدولة الامارات العربية المتحدة فى الاسواق الاوربية الى ما يزيد عن ٤٠ بليون دولار فى الاسواق الاوربية على الاصول الاجنبية للعربية السعودية والكويت وقطر الى ما قيمته ١٤٠ بليون دولار و ٧٥ بليون دولار و ١٤ بليون دولار على التوالي، وفى

نفس الوقت تعتبر المنطقة العربية من اهم المناطق في العالم التي تتميز بتوافر طاقة هائلة بها على استيعاب رؤوس الاموال ، حيث بلغ حجم اقتراضاتها حوالى ٣٠ بليون دولار خلال الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٨١ ، رغم انه لم يدرج - ضمن ذلك المبلغ - ديون البلاد العربية قصيرة الاجل (٢١) .

هذا ومن الخدمات المصرفية الدولية " تمويل التجارة الخارجية " والمتمثلة فى " خصم الكمبيالات " دون الرجوع الى المصدر (A Forfait) ، " والمقايضة والتصدير المقابل " وغيرها ، كما سيؤدى وجود أسواق العمليات المالية الاجلة الى طرح الكثير من الافكار والادوات الجديدة فى هذا المجال ، ويمكن للبنوك التجارية الوطنية ذات المقدرة على تقييم مخاطر الائتمان المحلية زيادة مشاركتها فى تمويل التجارة الخارجية ، حيث بدأ المتعاملون يتحولون من التعامل بالنقد الى الائتمان ، ومن الدفع المقدم عند فتح خطابات الاعتماد الى التسديد المؤخر لهذه الخطابات ، مما يسنح بالكثير من الفرص الجديدة للتوظيف امام المصارف التجارية بدولة الامارات .

هذا كما ينبغى ان تلعب تلك المصارف دور رئيسى فى تطوير الاسواق المالية فى المنطقة ، مع طرح ادوات مالية جديدة للمستثمر الخليجى ، وخلق سوق ثانوى للتعامل بها ، وتقديم الخدمات الاستشارية اللازمة ، وحث منظمات الاعمال على ضرورة تحسين نوعية المعلومات التى تقدمها عن أوضاعها المالية .

حيث نجد ان طرح ادوات مالية جديدة فـى
الدولة - مقامة ضد الضرورة بالعملة المحلية -
سيجعل القطاع الخاص قادرا على تأمين احتياجاته
المالية المتوسطة الاجل باسعار قد تكون اقل ،
ومن امثلة هذه الادوات " اوراق اليورو دولار
التجارية " (Euro-Commercial Paper)
" وشهادات الايداع " (C D S) ، والمستندات
ذات السعر العائم (F R N S) ، " وتسهيلات اصدار
السندات " (Note Issuance Facilities)
" وتسهيلات الاكتتاب الدوارة (Refolving
Underwriting Facilities) الخ . ويمكن
للمصارف التجارية بذلك خلق سوق ثانوية للتعامل
فى الاوراق المالية ، مما سيوسع قاعدة اعمالها (٢٢)

كما توجد امام هذه المصارف فرما جديدة لتقديم
الخدمات الاستشارية للشركات الوطنية المتوسطة
الحجم ، التى بدأت تعاني من آثار التباطؤ
الاقتصادى ، وتحتاج الى من يساعدها فى تصحيح
مركزها المالى ، وتحديث نشاطاتها المختلفة ، وستشهد
السنوات القادمة استمرار قيام المودعين الاكثـر
اطلاعا ودراية بمسائل الاستثمار بسحب ارصدهم
من المصارف التجارية بقصد تحقيق عوائد اعلى من
خلال استثمارها فى الادوات المالية المستحدثة .

كما ينبغي على المصارف التجارية بالدولة السعى
لمعرفة كيفية التعامل فى اسواق الاوراق المالية ،
وتفهم مخاطر تلك الاسواق ، بغرض زيادة حجم

توظيفات تلك البنوك، وتحقيق الارباح الممجزة
بالاضافة الى امكانية ادارة تلك التوظيفات
والاصول وكذا الالتزامات على المستوى الدولى
على النحو الذى يحقق مصالحها ، وبذا فان وجود
تمثيل دولى لهذه المصارف سيضعها فى موقع افضل
بحيث يمكنها من تقديم الكثير من الخدمات الادارية،
والاستثمارية ، والاستشارية لعملائها ، وقد أصبح
دخول ميدان الاستثمار فى الادوات المالية من اهم
المنافذ المفتوحة امام بعض المصارف لتحقيق النمو.

ويمكن للبنوك التجارية بذلك ان تقدم لعملائها
الخدمات الحديثة ، والتي تتمثل فيما يلى : (٢٣)

- (١) السندات ذات السعر العائم .
- (٢) السندات ذات السعر الثابت .
- (٣) صفقات القطع الاجنبى الفورية .
- (٤) " عمليات المقايضة " فى سوق العمليات المالية
الاجنبية .
- (٥) تسهيلات التبادل التجارى ، والسندات الاوربية .
- (٦) زيادة عمليات المشاركة فى التمويل مع البنك
الدولى ، والصناديق العربية المختلفة .
- (٧) تطوير الاستثمارات المصرفية .
- (٨) تعزيز نشاط ادارة المحافظ الاستثمارية .
- (٩) دخول سوق سندات " اليورو دولار " .
- (١٠) استقطاب المزيد من الودائع الحكومية،
والخاصة على المستوى المحلى والخليجى والعربى.

(ج) المدخل التشريعي :

تعتبر التشريعات من الاس الهامة التى تقوم عليها الحياة بأبعادها المختلفة لاي مجتمع ، وتمثل التشريعات الاقتصادية الرئيسية الركائز الاساسية لتنظيم النشاطات التجارية والاقتصادية بما يساعد على نمو الاقتصاد القومى بصفة عامة وتعظيم التوظيف المصرفى - بشقيه الائتمانى والاستثمارى - بصفة خاصة .

هذا وهناك من التشريعات والقوانين التى تحتاج الى تعديل وتطوير ، كما أن هناك من القوانين ما يستلزم الامر استحداثها لتكون فى خدمة المناخ الاستثمارى العام والتوظيف المصرفى - ببعديه الائتمانى والاستثمارى - ونورد فيما يلى مواطن التعديل او الاستحداث التشريعى الذى يحقق كل ذلك :

- (١) اعادة النظر فى بعض مواد القانون الاتحادى رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ فى شأن المصرف المركزى والنظام النقدى وتنظيم المهنة المصرفية بدولة الامارات العربية المتحدة ، بحيث تستهدف التعديلات تحقيق المزيد من النشاط الاستثمارى - بالاضافة الى التوظيف الائتمانى القائم - للبنوك التجارية العاملة بالدولة سواء الوطنية او الاجنبية .
- (٢) حظر القانون الاتحادى رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ -

فى شأن المصرف المركزى والنظام النقدى وتنظيم المهنة المصرفية - فى المادة رقم ٩٠ (د) على المصارف التجارية " شراء اسهم الشركات التجارية او سندات التحصيل العائدة الا فى حدود ٢٥ ٪ من اموال المصرف الخاصة ، مالم تكن قد آلت اليها استيفاء لدين مستحق ، وعلى المصرف فى هذه الحالة بيع الزيادة خلال سنتين من تاريخ تملكها".

يتضح من المادة الواردة بالقانون سالف الذكر القيد المفروض على حجم استثمارات المصارف التجارية فى محفظة الاوراق المالية الا بنسبة ٢٥ ٪ كحد اقصى من صافى حقوق الملكية للمصرف ، وقد بلغت هذه النسبة ما قيمته ٣٠٠٧ مليون درهم تقريبا على مستوى المصارف التجارية فى ديسمبر ١٩٨٤ ، ويمثل هذا المقدار نسبة ٣ ٪ من اجمالى الموارد فى الميزانية المجمعة للمصارف التجارية بالدولة (٢٤) .

ونجد ان هذه النسبة هزيلة للغاية ، رغم ما تشتمل عليه موارد الميزانية المجمعة - للبنوك التجارية من موارد طويلة الاجل نسبيا . كالودائع الادخارية ، والودائع لأجل ، ورأس المال والاحتياطيات ناهيك عن القدر الثابت من الودائع الجارية ، مما يشكل اهدارا لموارد طويلة الاجل يتم توجيهها اما لتوظيف قصير الاجل - فى احسن الاحوال - او تركها دون توظيف على الاطلاق كنتيجة للظروف الاقتصادية القائمة ، وبذلك لا يتم وضعها فى استثمارات طويلة الاجل .

هذا ويستشعر المصرفيون وجود هذا القيد التشريعى أمامهم كعقبة للانطلاق نحو انشاء المشروعات المختلفة مما يستدعى ضرورة تعديله لتفادى هذه السلبيات ، بحيث يسمح للمصرف التجارى بالمشاركة فى رؤوس اموال المشروعات الاستثمارية بمقدار رأس المال المدفوع دون الاحتياطى مثلا ، او بمقدار اكبر ، وذلك بعد التشاور مع البنوك التجارية العاملة بالدولة .

(٣) ركزت التشريعات الاقتصادية على النشاط الصناعى ، سواء باصدار القانون الاتحادى رقم (١) لسنة ١٩٧٩ فى شأن تنظيم شئون الصناعة ، او باصدار القانون الاتحادى رقم (١٤) لسنة ١٩٧٦ بشأن انشاء دائـرة المواصفات والمقاييس ، او باصدار القانون الاتحادى رقم (١) لسنة ١٩٨٢ بشأن انشاء مصرف الامـارات الصناعى (٢٥) ، ولم تصدر اية تشريعات مماثلة لقطاع الزراعة والاسماك ، رغم المشاكل الخطيرة التى تواجه هذا القطاع ومنها على سبيل المثال : الافتقار الى جهة لديها القدرة على دراسة المشروعات وتقديم المشورة الفنية للمستثمرين فى النشاطين الزراعى والسمكى ، ودراسة أنواع الترب فى الدولة ، ومواجهة النقص الشديد فى المياه ، وما يرتبط بها من مشروعات التحلية ، . . . الخ ، وهذه كلها مشاكل يشق على الجهات غير المصرفية المتخصصة وحدها مواجهتها .

لذا فالأمل معقود على سرعة اصدار القانون الاتحادى الذى ينص على انشاء " صندوق الامـارات

للتصريف الزراعى ، لكى يقوم بمسئوليياته ، ومواجهة المشاكل السابقة ، وكذلك اصدار التشريعات التنظيمية الاخرى بغرض دفع التنمية فى قطاعى الزراعة والثروة السمكية ، وتأمين الاستثمار ، والاقراض ، واعانات الدعم اللازمة للنهوض بالثروة النباتية والحيوانية والسمكية القومية ، بما يكفل رفع كفاءتها الانتاجية وزيادة وتطوير الهيكل الانتاجى الغذائى بالدولة .

(٤) عدم وجود تشريعات او لوائح او انظمة تبين حقوق المستثمر والتزاماته ، وكذا عدم استقرار القوانين فى الدول المعنية للاستثمار ، وكذلك عدم وضوح القوانين والسياسات الضريبية والجمركية وتعهد تفسيرات هذه القوانين ، مما يدعو الى ضرورة مراجعة جميع القوانين المتعلقة بالاستثمار ، على ان تستهدف تلك المراجعة تنظيم النشاط الاستثمارى بالدولة ، ويكون التوجه التشريعى بما يحقق هذا الهدف (٢٦) .

(٥) العمل على سرعة تعديل وتطبيق القانون التجارى رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ ، حيث يمس القانون التجارى جوهر النشاط الاقتصادى فى الدولة ، كما يودى العمل به الى استكمال البنية التشريعية التى تنظم وتحكم النشاط الاقتصادى والاستثمارى فى الدولة .

(د) المدخل المؤسساتى :

(١) يعتبر " المدخل المؤسساتى " من المداخل الملموسة فى البناء المصرفى بدولة الامارات والمتمثلة فى الاخذ بأسلوب " الاندماج بين الوحدات المصرفية وينبغى ان تكون استراتيجية الاندماج الاستراتيجية التى يحرص على الدعوة لها ويرعاها المصرف المركزى بالدولة ، ليس من منطق المعاناة لبعض البنوك - خاصة البنوك الصغيرة - من هبوط المطلوب على الخدمات المصرفية ، وتقلص النشاط الاقراضى ، وظهور بوادر الركود فى الوقت الحاضر مقارنة بالنشاط الواسع خلال الفورة النفطية فى نهاية السبعينات ، ولكن ان يتم " الاندماج " بين الوحدات المصرفية باعتباره من اهم الاستراتيجيات التى تحقق النمو ، حيث يحقق الاندماج المزايا الاتية :

- ارتفاع القيمة السوقية لأسهم المصرف .
- زيادة معدل النمو بدرجة اعلى من المعدل الجارى
- اقتناص فرصة استثمار جيدة ، بشراء وحدة مصرفية اكثر ربحية .
- تحقيق درجة من الاستقرار ليرادات المصرف .

(٢) تعاني المنطقة العربية من غياب سوق مالية عربية رئيسية ، تعمل بها المؤسسات المالية ، وتتخذ من احد العواصم العربية مركزا لها ، رغم ما يتوافر لدينا من امكانات : كالمال ، والخبرة ، والسوق ... الخ .

ومما يدعم تلك السوق الرئيسية تنشيط الاسواق المالية العربية فى كل عاصمة من العواصم العربية، وتدعيمها على النحو الذى يسمح باستمرار نشاطها وتطوره ، ومن أمثلة التطورات الجديدة ما حدث فى الاجهزة المالية فى بعض الدول العربية وعلى رأسها مصر ، والمملكة العربية السعودية، والبحرين، والكويت ، وكذا دول الامارات العربية المتحدة والتي تعمل على تشجيع وتدعيم السوق المالية فى ابوظبى باعتبارها المركز المالى للدولة ، ولا شك ان التطورات الجديدة للاسواق المالية فى تلك العواصم سوف تؤدى فى النهاية الى خلق السوق المالية العربية الرئيسية (٢٧) .

وينبغى على عواصم العالم العربى تشجيع قيام بنوك متخصصة ، وشركات استثمار تقدم المشورة فى مجال سوق الخدمات المالية والتجارية ، والاشتراك فى ادارة واستثمار الاموال واستغلالها ، هذا بالاضافة الى انشاء مؤسسات التمويل التى تعمل فى مجال اصدار السندات ، وتدبير مبالغ القروض المتوسطة والطويلة الاجل لتمويل المشروعات وبرامج التنمية ، وكذا تشجيع قيام سوق للاوراق المالية فى الدول العربية ومنها دولة الامارات العربية المتحدة .

هذا ومن المقومات الاساسية لانشاء السوق المالية العربية ما يلى :

١/٢ انشاء شبكة متطورة للاتصالات اللاسلكية مع مختلف الاسواق الفرعية فى عواصم العالم العربى ومع الخارج بحيث تتم الاتصالات مباشرة وبسهولة ويسر ، وكذا استخدام الاختراعات العلمية الحديثة ، فى جمع وتحليل المعلومات ، وكذلك توفير وتدريب الكوادر الفنية لاستخدام تلك الاجهزة الحديثة .

٢/٢ ضرورة خلق شقى السوق المطلوبة وهما : سوق النقد وسوق رأس المال ، حيث من الملاحظ انه لا توجد فى معظم الدول العربية - وخاصة فى دولة الامارات العربية المتحدة - اسواق للنقد او اسواق لرأس المال بالمعنى المطلوب ، فبالنسبة لاسواق النقد والتي تعتمد اساسا على توفير الاصول النقدية السائلة ذات الاجل القصير والذي يتراوح ما بين ثلاث اشهر الى ستة اشهر مثل : اذون الخزانة ، والاوراق والكمبيالات التجارية ، نجد ان هذه الاصول غير معروفة اصلا مثل : اذون الخزانة او الورقة التجارية ، او يتم التعامل فى بعضها بحجم صغير مثل الكمبيالات التجارية ، وخلق هذه السوق من شأنه تسهيل وتنظيم عمليات الاقراض والاقتراض لآجال قصيرة فى جو من المنافسة البحتة .

اما سوق رأس المال فترجع اهميتها الى الدور الذى تلعبه فى تدبير القروض الطويلة الاجل التى تحتاج اليها البلاد العربية فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها ، ويتم هنا

تدبير مبلغ القروض بطرح السندات العامة او الاسهم التي تصدرها بيوت الاصدار بعمليات عربية قابلة للتحويل ، يكتتب فيها الحكومات والافراد في البلاد العربية ذات الفائض .

ويساعد عدم توفر هذه الاوراق في السوق المالية - سواء المحلية او العربية - على تسرب الاموال خارج الدولة وخارج المنطقة العربية واكبر مثال لذلك مانجده في بعض الدول الخليجية - والتي تتمتع بفوائض كبيرة - بينما تعاني بعض الدول العربية الاخرى من نقص في مواردها المالية ، فتطرح قروضا في الاسواق الاوروبية لتغطية حاجتها الشديدة من الاموال اللازمة لمشروعاتها ، والتي مصدرها الاساسي السدول الخليجية النفطية ، وتأكيدا لذلك نجد ان حجم الاحتياطيات الاجنبية لدولة الامارات العربية المتحدة وصل الى اكثر من ٤٠ بليون دولار ، والمملكة العربية السعودية ١٤٠ بليون دولار ، ودولة الكويت ٧٥ بليون دولار ، ودولة قطر ١٤ بليون ، وليبيا والعراق ١٠٠ بليون دولار ، وقد ادى تراكم تلك الفوائض النفطية الى نمو هائل في سوق العملة الاوربي (Euro

currency Market) من ٤٨٥ بليون دولار عام ١٩٧٥ الى ١٩٠٠ بليون دولار في عام ١٩٨٢ (٢٨) .

ونجد بذلك ان جزءا كبيرا من الاقتراضات العربية من الاسواق الاوربية ليست فى حقيقة الامر الا اموال عربية الاصل ، وليس هناك أدل على ذلك من ان حجم التسهيلات المصرفية المشتركة متوسطة الاجل

Medium Term Syndicated Credits

التي عقدت لمقترضين عرب خلال عام ١٩٨١ والرابع الاول من عام ١٩٨٢ عن طريق الاسواق الاوربية قد بلغ ٦٣ بليون دولار فى شكل ايداعات خاصة (Private Placement) واصدارات دولية (International Issues) وأن ٥٤٪ من هذه الاموال - اى ٣٤ بليون دولار - قد تمت بواسطة مؤسسات مالية عربية قيادات ادارتها (Lead Managed) كذلك فان الاقتراضات العربية التى بلغتها ٦ بليون دولار فى صورة تسهيلات تمت ادارتها بشكل فردى (Sole Managed) من اجمالى حجم القروض الاوربية التى قدمت الى مختلف بلاد العالم - والتى بلغت ١٢ بليون دولار خلال الفترة المشار اليها - اشتركت البنوك العربية فى قيادة ادارتها (Lead Managed) .

٣/٢ انشاء خط كامل من المؤسسات المالية الوطنية :
كشركات وبنوك الاستثمار والاعمال والتى تعتبر
العمود الفقرى للسوق المالية المطلوبة ، وذلك

بغية تخفيف الاعتماد الكلى الحالى على اسواق المال الاجنبية ، سواء فى اوربا او امريكا او اليابان ، وتلعب هذه المؤسسات المالية الوطنية دورا هاما فى اصدار السندات السابق الاشارة اليها والترويج لها ، وتقوم بتوفير سوقين لهذه الاصدارات وذلك على النحو التالى:

السوق الاولى : وهى السوق التى تطرح فيها الاصدارات الجديدة ، الى ان يتم بيعها فى فترة زمنية محددة .

السوق الثانية : وهى السوق التى يتم فيها تداول السندات التى سبق اصدارها ، وذلك شراء وبيعا .

هذا وباتساع السوق المالية ، وكبر حجمها وازدياد عدد المتعاملين فيها من مستثمرين ومدخرين ، على نحو يصعب معه نقل الاموال بينهم ، تنشأ فى السوق فجوة يتحتم وجود مكاتب سمسة ووسطاء لملئها ، مكونين بذلك أداة اتصال لا غنى للسوق عنها ، وبذلك يكون قد توافر للسوق المالية جميع الادوات اللازمة لخلقها (٢٩)

٤/٢ الاهتمام بتأسيس الشركات المساهمة بالدولة باعتبار ان تلك الشركات جزء اساسى من اى سوق مالية ، حيث تعتبر الوسيلة الرئيسية لتجميع

الاموال السائلة واستثمارها فى اجمالى الاصول
ثابتة ومتداولة .

هذا كما ينبغى العمل على طرح كل - اوبعض
- اسهم الشركات العامة الناجحة على المواطنين
للاستفادة من مدخراتهم ، وتجنباً لتسربهم
الى الخارج ، وذلك كما تم فى شركتى :
الجرافات ، وابوظى للطائرات العمودية ،
كما ينبغى تخفيض القيمة الاسمية لاسهم الشركات
الجديدة المطروحة للاكتتاب العام لتوسيع
قاعدة المستثمرين ، مع تحاشى اقامة الشركات
المغلقة . (٣٠)

٥/٢ العمل على انشاء " سوق للأوراق المالية "
بالدولة و باعتبارها من اهم اجهزة السوق
المالية ، بحيث يتم التعامل فيها على الاوراق
المالية للشركات المسجلة فى الدولة ، والمسجلة
فى اى بلد عربى اخر ، ولا تقتصر وظيفة سوق
الاوراق المالية على التعامل فى الاوراق المالية
من اسهم وسندات ، بل تتعدى ذلك الى تسهيل
عملية اصدار الاسهم والسندات الجديدة .

هذا كما لا يكفى انشاء سوق الاوراق المالية
لخلق سوق مالى ، اذ يجب توافر حجم كبير من
الاسهم والسندات يتم التعامل عليها فى السوق ،
مع تغذيتها بصفة دورية باصدارات جديدة
من هذه الاسهم والسندات .

ولذا ينبغي العمل على سرعة انشاء سوق
للاوراق المالية فى الدولة ، خاصة وبعد ان قطع
المصرف المركزى لدولة الامارات العربية المتحدة -
وبناء على تكليف من مجلس ادارته - شوطا فى
دراسة الجدوى الاقتصادية لانشاء تلك السوق،
ولما تحققه هذه السوق من وظائف منها: تحقيق
السرعة فى التعامل ، وتسجيل الاسعار الرسمية
للاوراق مع نشر هذه الاسعار ، والتعبير عن
الحالة الاقتصادية العامة فى الدولة ، وكذلك
باعتبارها اداة رقابية غير مباشرة على
اداء ادارة الشركات ذات الاوراق المتداولة
فى السوق (٣١) ، ناهيك عن اعتبارها من اهم
مقومات وجود السوق المالية الفعالة .

٦/٢ تشجيع قيام سوق دولار عربى
(Arab Dollar Market) (٣٢)
وذلك مثلها فى ذلك مثل سوق الدولار الاوروبى
(Eurodollar Market)
فى اوروبا ، وسوق الدولار الاسيى
(The Asian Dollar Market)
فى آسيا ، ويمكن ان تقوم هذه السوق فى اكثر
من مركز عربى ، الا ان تركيزها فى البدايىة
فى مكان واحد يوفر لنا امكانية تنفيذ العمليات
فيه بمبالغ كبيرة قد تصل الى بلايين الدولارات .

هذا ويمكن ان تخرج فكرة الدولار العربى
الى حيز الوجود كما بدأت فكرة الدولار الاوروبى ،

فقد خشي الاتحاد السوفيتي ان تعادِر الولايات المتحدة الامريكية مبلغا له قيمته ثلاثة آلاف مليون دولار كان قد سبق ايداعه منذ عام ١٩٥٠، فقام بحبه وايداعه في ذات الوقت في انجلترا طرف احد المصارف البريطانية ، بعد التوصل الى اقناعه بأن يظل المبلغ بذات العملة اى بالدولار الامريكي ، ولقد تبع ذلك قيام المصرف البريطاني رغبة منه في استثمار هذا المبلغ ، وتفاديًا لحبسه طرفه كأصل عاقر، باقراضه لبعض المصارف الاوربية مشرطا ان يتم استرداده عند الاستحقاق بالدولار ايضا ، وبمرور الوقت اتخذت هذه العملة اسم " الدولار الاوربي " وبناء عليه يمكن استدعاء جانب من فائض الاموال العربية المودعة بالدولار في الخارج ، وذلك تدريجيا ، وايداعه طرف مصرف عربي مشترك ، او طرف بنوك عربية اوربية متواجدة في العالم العربي ، ولها سلطة ورقابة عليها ، بالاضافة الى المصارف العربية الاخرى العاملة في الوطن العربي ، على ان يتم استرداد هذه المبالغ عند الاستحقاق بذات العملة اى بالدولار .

وسوف ينجم عن تكرار العمليات في السوقين المحلي والعربي ، وتزايد احجامها ، نمو هذه الاسواق وتطورها ، وبالتالي تقبل الاوساط المالية والمصرفية المختلفة لفكرة " الدولار العربي " بحيث تطلق ذات التسمية على السوق التي يتم تداوله فيها ، ويمكن كذلك للمصارف العربية

الاعلان عن اسعار الفائدة التى تمنحها عند قبول الودائع طرفها بهذه العملة لفترات متنوعة تمتد من شهر الى سنة ،بالاضافة الى اسعار الفائدة التى تحصلها عن القروض التى تمنحها ، او عوائد المشاركات التى قد تدخل فيها .

وبعد مضى فترة زمنية معينة يمكن ان يتم اصدار الادوات المختلفة بالدولار العربى مثل : شهادة الايداع ، والسندات ، والاذون ، وادارة المجموعات المصرفية لتدبير مبالغ القروض الكبيرة (Loan Syndication) والقروض الخاصة (Private Placements) وغيرها .

وبذلك يمكن ان تحتل اصدارات السندات ، والاذون بهذه العملة مكانها اللائق فى التقارير عن اسواق رأس المال المختلفة فى العالم ،والتى تقوم بنشرها كبريات المصارف العالمية ، فتزد اخبار اصدارات بهذه العملة تحت عنوان " سوق الدولار العربى " كما يحدث حاليا بالنسبة لسوقى الدولار الاوربى ، والاسيوى .

- (١) د. على السلمى ، التخطيط والمتابعة ، (القاهرة : مكتب غريب) ، ١٩٧٨ ، ص ٢٦ نقلا عن :

Ansoff, H.I., Corporate Strategy : An Analytic
Approach to Business Policy for Growth and Expansion,
(N.Y. : Mc Graw - Hill , Inc.) , 1965

- (٢) المرجع السابق ذكره ، ص ٢٥ .
- (٣) التقرير السنوى ، مجلس النقد ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ٨ .
- (٤) د. سيد عبدالمولى ، التعاون المالى العربى - الاوربى ، وكيفية تطويره ، مجلة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٧٦ ، العدد ٣٦٤ ، ص ٦٣ / ٦٤ .
- (٥) المرجع السابق ذكره ، نفس الصفحات .
- (٦) د. نادر فرجاني ، الهجرة الى النفط - ابعاد الهجرة للعمـل فى البلدان النفطية ، وأثرها على التنمية فى العالم العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ١٩٨٣ ، ص ١٦٢ / ١٦٣ .
- (٧) د. ابراهيم سعد الدين ، ود. محمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية - الاثار والسياسات ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص ٢١٦ نقلا عن :
- الامم المتحدة ، اكوا ، وجامعة الدول العربية ، " المؤشرات الاحصائية للعالم العربى للفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٩ وجمددت

في ١٩٨١ ، الجدول رقم ٤-١ .

(٨) " ندوة دور المصارف العاملة بالدولة في النشاط الاستثماري" ،

د. محمد سويلم ، موجهة الى الادارة العليا بالقطاع المصرفي ،

معهد الامارات للتدريب المصرفي ، عقدت بالشارقة في الفترة

من ١٠-١٢ مارس ١٩٨٦ ، ص ٣ .

(٩) Stephen H. Archer, G.Marc choate George Racette,

Financial Management (New York , John Wiley & Sons)

1983, PP. 167/ 183 .

(١٠) وزارة الزراعة والثروة السمكية ، انجازات وزارة الزراعة

والثروة السمكية لعام ١٩٨٤ ، ١٩٨٤ ، ص ٧ .

(١١) المرجع السابق ذكره ، ص ٨ .

(١٢) راجع في ذلك :

- المرجع السابق ذكره ، نفس الصفحات .

- وزارة الزراعة والثروة السمكية ، الزراعة في دولة

الامارات العربية المتحدة ، ١٩٨١ ، ص ٤٥ .

(١٣) وزارة الزراعة والثروة السمكية ، انجازات وزارة الزراعة

والثروة السمكية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩ .

(١٤) وزارة المالية والصناعة بدولة الامارات العربية المتحدة ،

شؤون الصناعة ، العدد الرابع ، ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ١٥ / ص ١٧

(١٥) د. سعد الدين ابراهيم ، مآزق التنمية في الوطن العربي

بين انقلاب الطفرة وانقلاب الحسرة ، (دول الامارات : الخليج)

٨ مايو ١٩٨٦ ، ص ١٤ .

- (١٦) جدول (أ) ، الفصل / من فصول الدراسة .
- (١٧) د . محمد سويلم ، الابعاد المختلفة لدراسات الجدوى ، محاضرات أقيمت على طلاب الدبلوم العام للمعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الاسلامى - قبرص ، ص ٣ .
- (١٨) د . سيد عبدالمولى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ / ص ٨٢ .
- (١٩) د . حسن عباس زكى ، نحو استراتيجيات شاملة لاستثمار الاموال العربية ، مجلة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٧٨ ، العدد ٣٧٢ ص ٨ / ص ١٠ .
- (٢٠) المرجع السابق ذكره ، نفس الصفحات .
- (٢١) يحيى صبره ، خلل انتقال الاموال داخل المنطقة العربية ، (دولة الامارات العربية : الاتحاد) ، ٦ اكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٦٧ .
- (٢٢) د . هنرى عزام ، التحديات المستقبلية للنشاطات المصرفية فى منطقة الخليج ، مجلة الاقتصاد والاعمال ، آيار / مايو ١٩٨٦ ، السنة الثامنة ، العدد ٨٢ ، ص ٤٩ / ص ٥٠ .
- (٢٣) المرجع السابق ذكره ، ص ٥١ / ص ٥٢ .
- (٢٤) النشرة الاقتصادية ، المصرف المركزى ، دولة الامارات العربية المتحدة ، المجلد ٥ ، العدد ١ ، ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ٦٢ .
- (٢٥) مجلة آفاق اقتصادية ، اتحاد غرف التجارة والصناعة فى دولة الامارات العربية المتحدة ، السنة السادسة ، العدد الرابع والعشرون ، ١٩٨٥ ، ص ١٥ / ص ١٠٧ .
- (٢٦) " ندوة دور المصارف العاملة بالدولة فى تعظيم النشاط الاستثمارى " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣ .
- (٢٧) د . حسن عباس زكى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ / ص ١٦ .

- (٢٨) يجيب سبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ .
- (٢٩) د. حسن عباس زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ .
- (٣٠) د. محمد سويلم ، المخاطر والمعوقات التي تواجه اتخــاصات
القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية العامة في مصر ،
مجلة البحوث الادارية ، العدد الرابع ، ١٩٨٥ ، ص ٣٦ / ص ٢٧ .
- (٣١) راجع في ذلك :
- التثيير السنوى ، المصرف المركزي ، دولة الامم المتحدة
العربية المتحدة ، ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ٢٦ .
 - د. محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية (القاموس)
مكتبة عين شمس ، بدون تاريخ نشر) ص ٣٥٨ / ص ٣٥٩ .
- (٣٢) د. حسن عباس زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩ .

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج :

- (١) ظل " النفط " رمزا لسيطرة المصالح الاجنبية على الاقتصاديات العربية - ومنها اقتصاد دولة الامارات - حتى منتصف الخمسينات .
- (٢) اتسمت الستينات بتطوير السياسات النفطية من خلال الاهتمام بتسعيره وتكثيره وتسويقه ، وكذلك بانشاء منظمة " أوبيك " وتحويل سوق النفط من " سوق مستهلكين " الى " سوق منتجين " .
- (٣) فى السبعينات زادت اسعار النفط حتى وصلت الى ٤٠٠ ٪ فى عام ١٩٧٤ .
- (٤) فى الثمانينات حققت دول " الأوبيك " فى البداية رقما قياسيا حيث وصل الانتاج اليومى الى ٢٢١ مليون يوميا ، ثم انخفض فى عام ١٩٨٢ الى ١٦٧ مليون برميل يوميا .
- (٥) ان اجمالى العائد النفطية لدولة الامارات العربية المتحدة انخفض بمعدل ٥ ٪ فى نهاية عام ١٩٨٤ ، وذلك بالاضافة الى الانخفاض فى سعر صرف الدولار خلال نفس الفترة .
- (٦) يمكن تسمية اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة بالاقتصاد النفطى " ،والذى يتسم بالاعتماد على النفط بدرجة عالية ، ومن المؤشرات التى تؤكد ذلك : نسبة صادرات النفط الى الصادرات الكلية (٩٨٧ ٪ و ٩٤٣ ٪ فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٩ على التوالى) ، ونسبة صادرات النفط الى اجمالى الناتج القومى (٨٥ ٪ و ٦٨٦ ٪ فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٩) ونسبة انتاج النفط الى اجمالى الناتج القومى (٦٩٥ ٪ فى عام

(١٩٧٩) ، ونسبة العائدات النفطية الى اجمالى عائدات الحكومة (٩٥٧ ٪ فى عام ١٩٧٩) ، ونسبة صادرات النفط الى اجمالى الصادرات (٩٥ ٪ و ٩٢ ٪ فى عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٢) .

(٧) التقلب فى العائد النفطية للدولة يؤثر على حجم الانفاق الحكومى والذى يعتبر المحرك الاساسى لمستوى الدخل والاسعار، واجمالى الائتمان، وحجم الودائع، مما يجعل دور السياسة النقدية دورا ثانويا بالنسبة لدور الانفاق الحكومى .

(٨) تزامنت " نسبة الايرادات النفطية الصافية الى اجمالى الايرادات القومية " مع الاتجاهات والتقلبات النفطية ، حيث بدأت فى السبعينات - ١٩٧٢ - بنسبة ٩٥ ٪ ثم انخفضت فى الثمانينات - ١٩٨٤ - الى ٨٢ ٪ ، مما كان له تأثير على حجم واتجاهات الانفاق العام الاتحادى والمحلى .

(٩) اسفرت الموازنة الاتحادية عن تحقيق فوائض خلال السبعينات وهى فترة الطفرة النفطية، ثم اسفرت عن (عجز) وصلت نسبته الى (١٩ ٪) فى عام ١٩٨٣ وهى فترة الانحسار النفطى فى الاسواق العالمية .

(١٠) ان الانحسار فى القطاع النفطى ادى الى انحسار فى غيره من القطاعات الاخرى ، ومنها: الاستغناء عن نسبة من العاملين الاجانب، وتأجيل تنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية واحتمال اطالة برنامج تنفيذ بعض المشروعات ... الخ .

(١١) اخذت عائدات الدولة من الصادرات النفطية فى التزايد خلال السبعينات حيث كانت ٥٥ بليون دولار ، ثم زادت الى ٨ بليون دولار ، ثم الى ١٢٩ بليون دولار ، ثم الى

١٩ بليون دولار فى الاعوام ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على التوالى ، ثم هبطت الى ١٨٧ بليون دولار ، والى ١٦ بليون دولار فى عامى ١٩٨١ و ١٩٨٢ على التوالى .

(١٢) من المتوقع استمرار الهبوط حتى نهاية الثمانينات ، وبداية التسعينات ، لعدة اسباب منها : زيادة اعداد المنتجين الجدد والاتجاه نحو البدائل النفطية كالغاز الطبيعى ، والفحم ، والطاقة النووية ، والانجاهات المتناقصة للطلب المستقبلى على النفط ، ثم الاتجاهات غير النظامية فى سياسات التسعير والانتاج والتسويق من جانب الدول المنتجة للنفط .

(١٣) احتلت " الودائع الحكومية " المركز الثانى - فى نسبة الايداعات حسب الجهة المودعة - وذلك من ديسمبر ١٩٧٣ حتى ديسمبر ١٩٧٥ ، ثم تراجعت الى المركز الرابع فى ديسمبر ١٩٧٦ ، ثم احتلت المركز الثالث اعتبارا من ديسمبر ١٩٧٧ حتى ديسمبر ١٩٨٤ .

(١٤) تزامن سلوك " الودائع الحكومية " مع سلوك " العوائد النفطية " حيث بدأت نسبة الودائع الحكومية الى اجمالى الودائع " بنسبة ٣٢.٢ ٪ فى ديسمبر ١٩٧٣ وهى بداية الفترة النفطية ، ثم هبطت الى ٩.٤ ٪ فى ديسمبر ١٩٨٤ وهى فترة الانحسار النفطى .

(١٥) واكبت نسبة " الودائع الحكومية الى اجمالى الهيكل المالى " للبنوك التجارية اتجاهات العوائد النفطية فى الدولة ، حيث بدأت بنسبة ٢٧ ٪ فى ديسمبر ١٩٧٣ ثم هبطت الى ٤ ٪ فى ديسمبر ١٩٨٤ .

(١٦) ارتفع " صافي الودائع الحكومية " مع البنوك التجارية الى ٩٠ ٪ فى ديسمبر ١٩٧٥ ، ثم اخذ فى الانكماش الى ان اصبح بالسالب فى ديسمبر ١٩٨٣ ، حتى هبطت الى (- ٣ ٪) فقط ، ويتفق ذلك مع التطور الفعلى للموارد النفطية والتي بدأت بالتعاظم فى نهاية السبعينات ، ثم بالتدنى الشديد بعد السنوات الاولى من الثمانينات .

(١٧) ان نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى الاجمالى فى دولة الامارات وصل الى اكثر من ضعف متوسط نصيب الفرد فى بعض الدول الخليجية الاخرى فى عام ١٩٨٣ ، حيث بلغ ٢٢٨٧٠٠ دولار فى حين وصل الى ١٠٥١٠٠ دولار ، والسوى ٢١٢١٠ دولار والى ٦٢٥٠ دولار ، والى ١٧٨٨٠ دولار والسوى ١٢٢٣٠ دولار فى كل من البحرين ، قطر ، وعمان ، والكويت ، والسعودية على التوالى .

(١٨) اتخذ المصرف المركزى بالدولة عدة اجراءات تصحيحية لمواجهة تسرب الودائع الى الخارج منها: عدم فرض سقف فائدة اعلى على الودائع ، وطرح شهادات الايداع بالدرهم للبنوك العاملة بالدولة ومنها البنوك التجارية ، وتعديل رأس مال البنك التجارى بحيث لا يقل عن ٤٠ مليون درهم قبل نهاية يونيو ١٩٨٢ ، والمحافضة على ان تكون نسبة رأس مال المصرف واحتياطياته الى اجمالى اصوله ١ : ١٥ .

(١٩) ان متوسط نسبة الودائع بالعملة المحلية الى اجمالى الودائع كانت ٥٨ر٨٦ ٪ و ٦٧ر٨ ٪ فى السبعينات والثمانينات على التوالى ، كما كان متوسط نسبة الودائع بالعملة الاجنبية الى اجمالى الودائع " ٢٩ر٧٤ ٪ و ٣٢ر٢ ٪ فى السبعينات والثمانينات على التوالى .

(٢٠) كانت " نسبة القروض الى الودائع " ١ وذلك خلال فترة
الظفرة النفطية ، حيث بلغت ١١٢٢٦٪ و ١١٠٪ و ١٠١٪ فى
الاعوام ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ على التوالي .

(٢١) بلغت نسبة الائتمان المصرفى المقدم من البنوك التجارية
العاملة بالدولة الى قطاعى التشييد والتجارة ٧٧٤٩٪ ،
و ٦٠٩٥٪ فى ديسمبر ١٩٧٣ وفى ديسمبر ١٩٨٤ على التوالي ،
ويعنى ذلك ان نسبة الائتمان المصرفى المقدم الى باقى
القطاعات الاخرى - والبالغ عددها ثمانى قطاعات - ٢٢٥١٪ ،
و ٣٩٠٥٪ فى ديسمبر ١٩٧٣ وفى ديسمبر ١٩٨٤ على التوالي،
وبالنظر الى الائتمان المقدم لقطاعى الزراعة والصناعة نجد
ان الموقف اكثر سوءا حيث كانت ١٦٢٪ و ٣٣٪ فى ديسمبر
١٩٧٣ وديسمبر ١٩٨٤ على التوالي .

(٢٢) اتخذت المصارف التجارية - وكذا المصرف المركزى بالدولة -
عدة اجراءات تصحيحية منها: رصد المخصصات اللازمة لمقابلة
الديون المشكوك فى تحصيلها ، والتي ارتفعت فى نهاية
١٩٨٤ الى ٥٥ مليار درهم ، ودمج بعض البنوك العاملة
بالدولة ، كما قام المصرف المركزى بانشاء " ادارة المخاطر
المصرفية " تطبيقا للمادة ١٠٤ من قانون المصرف المركزى
لدولة الامارات العربية المتحدة .

(٢٣) تركزت معظم النشاطات التوظيفية للبنوك التجارية بالدولة
فى التوظيف الائتمانى ، حيث وصلت الى ٦٤٢٦٪ و ٤٩٠٢٪ فى
ديسمبر ١٩٧٩ وديسمبر ١٩٨٥ على التوالي ، اما التوظيف
الاستثمارى فقد اخذ اتجاها محدودا للغاية حيث وصل الى
٣٣٨٪ و ٥/٥٩٪ فى ديسمبر ١٩٧٩ وديسمبر ١٩٨٥ على
التوالي .

(٢٤) انفتحت دولة الامارات الكثير على مشروعات البنية الاساسية ، والخدمات ، اما الانفاق على الصناعة والزراعة فكان محدودا للغاية ، نظرا لعدم توافر الخبرة الفنية والمهارات الادارية اللازمة .

(٢٥) ان استثمارات البنوك التجارية في السوق المحلي استثمارات هزيلة ، حيث كانت اقل من ١ ٪ بالنسبة لاجمالي اصول تلك البنوك ، حيث وصلت الى ٢٦ ٪ و ٣٠ ٪ و ٦٦ ٪ و ٦٩ ٪ و ٥٥ ٪ و ٦١ ٪ في ديسمبر ١٩٨٠ وديسمبر ١٩٨١ وديسمبر ١٩٨٢ وديسمبر ١٩٨٣ وديسمبر ١٩٨٤ وديسمبر ١٩٨٥ على التوالي .

(٢٦) ان استثمارات البنوك التجارية في الخارج اخذت اتجاها صعوديا - وان كان بمعدلات طفيفة - حيث بدأت بنسبة ٣٣٨ ٪ في ديسمبر ١٩٧٩ ، ثم وصلت الى ٤٩٨ ٪ في ديسمبر ١٩٨٥ ، بعد ان اتجه الاقتصاد القومى بالدولة من حالة الراج في نهاية السبعينات ، الى حالة الكساد اعتبارا من منتصف الثمانينات ، وبالتالي اتجهت استثمارات البنوك التجارية من الاسواق المحلية - ذات العائد المنخفض - الى اسواق المال الاجنبية ، خاصة في ظل غياب سوق مال عربية ، قادرة على امتصاص السيولة الزائدة لدى تلك المصارف .

(٢٧) تعاني بيئة دولة الامارات من الافتقار الشديد الى كوادر من العاملين المدربين ، بذلك تتسم بنقص " رأس المال الانساني" ، كما تفتقر الى المقومات الزراعية اللازمة ومن اهمها المياه ، وكذلك تفتقر الى الامكانيات المنجمية .

(٢٨) تتسم بيئة دولة الامارات - والتي تصل فيها المصارف التجارية - بصغر ومحدودية حجم الاسكان ، وساهم في هذه

الندرة عدم الاستغلال الامثل لهذه الموارد البشرية ، كما
ساهم فيها انخفاض نسبة مساهمة النساء فى قوة العمــــــــــــل
- بالمقارنة بالدول الخليجية الاخرى - حيث تمثل نسبة القوى
العاملة من النساء فى دولة الامارات ٣٣ ٪ ، وهى ادنى
نسبة بين جميع اقطار العالم العربى .

(٢٩) تفتقر البيئة المحلية لدولة الامارات الى المنظمات التى
تستطيع ان توفر المعلومات اللازمة لفرص الاستثمار المتاحة
بالدولة ، باعتبار ان المعلومة تمثل واحدا من اهم مدخــــــــلات
القرار الاستثمارى الصحيح .

(٣٠) ان ممارسات المصارف التجارية العالمية فى مجال التوظيف
لم تعد تقتصر على تمويل رأس المال العامل فحسب ، ولكن
امتدت الى التوظيف الاستثمارى ، ومما يدل على ذلك أن
" نسبة الاستثمار فى الاوراق المالية الى اجمالى الأصول "
وصلت الى ٢٤ر٥ ٪ و ٢٠ر٣ ٪ فى الاعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٩ على
التوالى .

(٣١) ان طرق البنوك التجارية بالدولة للتوظيف الاستثمارى يمكن
ان يقلل من اتجاهات ايداع الاموال فى البنوك الاجنبية
بالخارج ، ويجنبها بذلك مخاطر عديدة منها : التخــــــــم ،
وانخفاض اسعار العملة ، وحرية حركة وتحويل تلك الودائع ،
وتزعم المراكز المالية للمصارف الاجنبية ، واحتمــــــــالات
التجميد والمصادرة ، وكذا احتمال عدم الانتفاع بعوائــــــــد
حق الملكية .

(٣٢) تعاني المنطقة العربية من غياب " سوق مالية عربية رئيسية "
تعمل بها المؤسسات المالية ، وتتخذ من احد العواصم العربية
مركزا لها .

ثانيا : التوصيات :

(١) ينبغي الأخذ بسياسة مالية تتواءم مع متطلبات المرحلة المقبلة ، ومن ابرز اتجاهات السياسة المالية الجديدة الواجب الاخذ بها : ترشيد الانفاق الحكومى ، والتركيز على الضروريات ، واستبعاد بنود الانفاق ذات المظهر الترفى ، والاخذ بمبدأ الاولويات ، واعتماد التوسع الرأسى للخدمات العامة كبديل للتوسع الافقى ، وتركيز توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الانتاجية ، والقضاء على ازدواجية الانفاق العام فيما بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ، والاقتصر على استكمال المشروعات الجارى تنفيذها من سنوات سابقة .

(٢) احتلت " ودائع الأفراد " المرتبة الاولى فى مصادر الودائع المصرفية وذلك مدى سنوات الدراسة من ديسمبر ١٩٧٣ حتى ديسمبر ١٩٨٤ ، ويلى ذلك - بخلاف الحكومة - القطاع الخاص والذى احتل المرتبة الثانية ، مما يدعو الى ضرورة اهتمام البنوك التجارية بالدولة بالافراد ، والقطاع الخاص كمصدرين رئيسيين لودائعها ، وذلك بعد تضاؤل " صافى الودائع الحكومية " نتيجة الظروف النفطية المتقلبة .

(٣) يوجد العديد من الافراد ، وأرباب القطاع الخاص من أصحاب الموجودات الصافية المرتفعة - والتي حققوها خلال الفورة النفطية - حيث يشكلون قاعدة مالية جديرة بالاهتمام من جانب المصارف التجارية ، وبذا ينبغي على تلك المصارف تحقيق الحاجات المصرفية التى يرغبونها ، ومنها: توفير الثقة الضرورية لهم ، وتوفير الاموال اللازمة لهم بالوسائل السريعة ، وتحقيق العوائد المناسبة على اموالهم وكذا توفير الامان لهم وذلك بتأمين اموالهم وودائعهم .

(٤) ينبغي الا تستسلم المصارف التجارية العاملة بالدولة لآثار التقلبات النفطية السالبة ، بل عليها ان تواجه التحدى وتعيد النظر فى استراتيجيتها ، وسياساتها ، ونشاطاتها لجذب المزيد من الودائع ، من خلال جذب الاعداد الكبيرة من المودعين الافراد ، والقطاع الخاص ، خاصة جذب " الافراد الاثرياء " بما يسمح بتراكم الودائع بمبالغ كبيرة ، ولفترات طويلة نسبيا لتوظيفها فى مختلف المشروعات اللازمة للدولة .

(٥) ينبغي على المصارف التجارية العاملة بالدولة تنمية ودائعها باستخدام عدة عوامل منها : زيادة الوعى المصرفى وانتشار العادة المصرفية ، وتقديم مزايا جديدة للمودعين ، وكذا تحسين الخدمات المصرفية فى هذه البنوك .

(٦) نلفت نظر الادارة المصرفية الى ضرورة مواجهة اسباب انخفاض " الودائع بالعملة الاجنبية " عن " الودائع بالعملة المحلية " وذلك خلال الثمانينات مقارنة بالثمانينات ، مع البحث عن الاساليب البديلة لتعظيم الودائع الاجنبية ، باعتبار ان هذه المصارف تعمل فى بيئة نفطية محلية والمتمثلة فى دول الامارات ، وفى منطقة نفطية واحدة : وهى منطقة الخليج ذات الاحتياطيات الكبيرة من النقد الاجنبى .

(٧) ينبغي ان تعيد ادارة المصارف التجارية النظر فى استراتيجيتها المصرفية فى ظل الازعاج الاقتصادية الجديدة دون الانتظار على نحو جامد ، والا فانها تغامر بمستقبلها وتواجه المزيد من الخسائر بل وربما تتعرض للتصفية النهائية .

(٨) يستلزم الامر ضرورة تكيف البنوك التجارية العاملة بالدولة مع الازعاج والظروف الاقتصادية الجديدة ، وكذا مع العلاقات الدولية المستحدثة ، بحيث تظل الفرص الى القيود والمعوقات .

(٩) ان " غرف التجارة والصناعة " بالدولة مؤهلة للقيام بما يسمى " بالشبكة القومية للمعلومات " ، لتقديم المعلومات اللازمة لرجال البنوك التجارية ، وللمستثمرين وللمستخدمين القرارات ورأسى السياسات ، بما يتوفر لديها معلومات وفيرة عن القطاعات المختلفة : كالزراعة والصناعة ، والتجارة ، والسياحة ... الخ .

(١٠) يجب على البنوك التجارية بالدولة ان توجه مواردها الدائمة والطويلة الاجل والتي تصل الى ما بين ٢٨ ٪ و ٥٥ ٪ من اجمالى مواردها ، نحو الاستثمار الطويل الاجل عملا بقواعد الادارة المالية السليمة ، وهى ضرورة توافق آجال التوظيف مع آجال التوارد ، وذلك بالاضافة الى القدر الثابت من الودائع الجارية والذي يمكن استخدامه فى توظيفات استثمارية طويلة الاجل .

(١١) يمكن لمتخذى القرارات الاستثمارية فى المصارف التجارية توطين المشروعات الاستثمارية الزراعية فى منطقتين رئيسيتين هما : المنطقة الشمالية - وتضم اراضى من امارتى رأس الخيمة والفجيرة - والمنطقة الجنوبية - وتشمل دائرة العين ، وغياشى ، وليو ، وبدع زايد فى الجزء الغربى من ابوظبى .

(١٢) يمكن للمشروعات الاستثمارية التى تطرقها المصارف التجارية الدخول فى مجال انتاج السلع التى تحل محل الواردات ، خاصة السلع الغذائية الزراعية ، حيث يعتمد السوق المحلى على الخارج فى استيراد سلع تصل نسبتها ما بين ٩٢ر٩ ٪ الى ٤٤ر٤ ٪ ، وبذلك فهناك جدوى اقتصادية بمدلول حجم السوق ، حيث تتاح فرصة تسويقية يمكن استثمارها من جانب المصارف التجارية .

(١٣) يمكن توجيه الاستثمارات المصرفية نحو زراعة الفواكه التي تجود في الساحل الشرقى للدولة ، حيث تستورد الدولة من الخارج نسبة ٨١٦ ٪ من احتياجاتها من الفواكه الطازجة والتمور .

(١٤) ان المصارف التجارية يمكن ان توجه استثماراتها نحو المنطقة الشمالية بالدولة - اماره رأس الخيمة - والتي تشتهر بزراعة النخيل و انتاج التمور ، وذلك لحل مشكلة الفائض من انتاج التمور الموسمى .

(١٥) ان المنطقة الجنوبية تعتبر منطقة جذب استثمارى للمصارف التجارية ، حيث تحوز ثلث المساحة الزراعية الكلية للدولة ، وبعد ان اخذت بالتصنيع الزراعى ، حيث أقامت مصنعا لتعليب الخضروات ، بطاقة انتاجية قدرها خمسة خطوط ، وزالت هناك حاجة ماسة الى انشاء المزيد من المصانع وذلك لوفرة انتاج المزارع فى العين ، والذي وصل الى ما يعادل ٥٥ مليون جرام .

(١٦) تستطيع البنوك التجارية انشاء المشروعات السمكية فى المنطقة الجنوبية والتي تستأثر بنحو ٤٥ ٪ من الانتاج السمكى فى الدولة .

(١٧) ان الفرصة الاستثمارية المتاحة للمصارف التجارية فى مجال البيوت البلاستيكية المكيفة تتاح فى " المنطقة الوسطى " للدولة ، بعد ان وفرت وزارة الزراعة الهياكل المعدنية المطلوبة والتي وصل عددها ١٠٧١ بيتا بمساحة ١٤٠ دونم فى عام ١٩٨٤ .

(١٨) ينبغى على البنوك التجارية التى ترغب فى الاستثمار فى مجال الانتاج الحيوانى انشاء المشروعات المرتبطة بذلك فى

" منطقة الزيد" وفي " منطقة عجمان " وذلك لانتاج الالبان
واللحوم اللازمة لتحقيق الامن الغذائى فى الدولة .

(١٩) تتاح امام متخذى القرارات الاستثمارية فرصة انشاء شركات
الصيانة ، حيث تحتاج مشروعات البنية الاساسية التى اقيمت
فى العقد الماضى الى خدمات الصيانة .

(٢٠) يساعد توافر العناصر الاساسية - المتمثلة فى : الطاقة
الرخيصة والنفط والغاز ورأس المال - المصارف التجارية ،
فى اقامة بعض الصناعات الرئيسية مثل : البتروكيماويات
والصناعات التعدينية ، والصناعات ذات التكنولوجيا العالية .

(٢١) يمكن للمصارف التجارية العاملة بالدولة الاستفادة من الحوافز
الصناعية التى توفرها الدولة بالمناطق الصناعية بها ،
والبالغ عددها ٢٢ منطقة صناعية ، وتتمثل هذه الحوافز
فى : الارض المقدمة مجانا ، والماء المجانى ، والغاز
والكهرباء باسعار تشجيعية ، وانشاء المناطق الصناعية
القريبة من مراكز الاستهلاك بالمدن ، وربط هذه المناطق
بشبكة طرق برية ، وتخفيض نفقات استيراد المواد الخام
ومستلزمات الانتاج .

(٢٢) ينبغى على البنوك التجارية العاملة بالدولة الاهتمام بوجود
" مزيج توظيفى " يشتمل على " التوظيف الاستثمارى " بجانب
" التوظيف الائتمانى " ، خاصة وبعد ان انخفض حجم " التوظيف
الائتمانى " - الى ادنى حد - فى السنوات الاخيرة .

(٢٣) وينبغى تحديث وتطوير الخدمات المصرفية بحيث تلج الخدمات
الحديثة محل الخدمات التقليدية ، ومن الخدمات الحديثة :
الصراف الآلى ، استخدام التقنية الحديثة فى الصناعات

المصرفية ، والتحويلات عن طريق الاقمار الصناعية ، وخدمات
السويفت ، والتأمين على الودائع ، وصناديق الاستثمار
لصغار المستثمرين ، وتسويق بطاقات الائتمان ، والشيكات
السياحية الخ .

(٢٤) من الجوانب المصرفية الحديثة التي ينبغي للبنوك التجارية
اتباعها التحول من القروض المصرفية الدولية الى
الاوراق المالية القابلة للتداول ، وتمويل التجارة الخارجية
" بخصم الكمبيالات " دون الرجوع الى المصدر ، والمقايسة
والتصدير المقابل .

(٢٥) ينبغي على المصارف التجارية بالدولة العمل على تطوير
الاسواق المالية بالمنطقة ، وطرح ادوات مالية جديدة للمستثمر
المحلى خاصة ، والمستثمر الخليجي بصفة عامة ، وخلق سوق
ثانوى للتعامل فيها ، وتقديم الخدمة الاستشارية ، وطرح
ادوات مالية جديدة فى الدولة مقومة بالعملات المحلية
لتأمين الاحتياجات المالية متوسطة الاجل للقطاع الخاص
بأسعار قد تكون اقل ، ومن هذه الادوات " اوراق اليورو
دولار التجارية " " وشهادات الايداع " والسندات ذات السعر
العائم ، وتسهيلات اصدار السندات ، وتسهيلات الاكتتاب الدوارة .

(٢٦) يجب على المصارف التجارية السعى لمعرفة كيفية التعامل فى
اسواق الاوراق المالية ، وتفهم مخاطر تلك الاسواق ، بفرض
زيادة حجم توظيفات تلك المصارف ، وتحقيق الارباح المجزية
لها .

(٢٧) اعادة النظر فى بعض مواد القانون الاتحادى رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠
فى شأن المصرف المركزى والنظام النقدى وتنظيم المهنة

المصرفية بدولة الامارات العربية المتحدة ، بحيث تستهدف تحقيق المزيد من النشاط الاستثمارى - بالاضافة الى التوظيف الائتمانى - للمصارف التجارية العاملة بالدولة .

(٢٨) يستشعر المصرفيون ضرورة تعديل المادة رقم ٩٠(د) لاعتبارها قيد تشريعى امام الانطلاق لانشاء المشروعات المختلفة ، حيث يعنى عدم شراء اسهم او سندات للشركات التجارية الا فى حدود ٢٥ ٪ بأموال المصرف الخاصة اهدارا لموارد طويلة الاجل للمصرف التجارى كان يمكن توجيهها لاستثمارات طويلة الاجل ، وقد بلغت هذه النسبة ما قيمته ٢٠٠٢ مليون درهم على مستوى مجموع المصارف التجارية بالدولة فى ديسمبر ١٩٨٤ ، ويمثل هذا المقدار نسبة ٣ ٪ من اجمالى الموارد التى للميزانية المجمعدة للمصارف التجارية بالدولة .

(٢٩) ينبغى العمل وبسرعة على اصدار القانون الاتحادى السذى ينص على انشاء " صندوق الامارات للتسليف الزراعى " لكى يقوم بمسئوليته فى مواجهة المشاكل الخطيرة التى يعيشها قطاع الزراعة والثروة السمكية بالدولة .

(٣٠) ضرورة مراجعة جميع القوانين المتعلقة بالاستثمار بفرض توضيح حقوق المستثمر والتزاماته - وكذا توضيح القوانين والسياسات الضريبية والجمركية بالدولة .

(٣١) العمل على سرعة تعديل وتطبيق القانون التجارى رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ ، حيث يمس القانون التجارى جوهر النشاط الاقتصادى فى الدولة ، كما يودى العمل به الى استكمال البنية التشريعية التى تنظم وتحكم النشاط الاقتصادى والاستثمارى بالدولة .

- (٣٢) ينبغى ان يكون اسلوب " الاندماج " بين الوحدات المصرفية فى الدولة استراتيجية اساسية لتحقيق النمو فى القطاع المصرفى .
- (٣٣) ينبغى على عواصم العالم العربى - بما فيها ابو ظبى كعاصمة للدولة - لتشجيع قيام بنوك متخصصة ، وشركات استثمار تقدم المشورة فى مجال سوق الخدمات المالية والتجارية والاشتراك فى ادارة واستثمار الاموال واستغلالها ، وكذا انشاء مؤسسات التمويل التى تعمل فى مجال اصدار السندات ، وتدير مبالغ القروض المتوسطة والطويلة الاجل لتمويل مشروعات وبرامج التنمية ، وتشجيع قيام سوق للاوراق المالية فى دولة الامارات وكذا فى الدول العربية الاخرى .
- (٣٤) نوصى بضرورة ايجاد المقومات الاساسية لانشاء " السوق المالية العربية " ومنها : انشاء شبكة متطورة للاتصالات اللاسلكية واستخدام الاختراعات العلمية الحديثة فى جمع وتحليل المعلومات ، وتوفير وتدريب الكوادر الفنية اللازمة ، وخلق شقى السوق المالية وهما : سوق النقد وسوق رأس المال ، وانشاء خط كامل من المؤسسات المالية الوطنية : كشركات وبنوك الاستثمار والاعمال ، ووجود مكاتب سمرة ووسطاء ، والاهتمام بتأسيس الشركات المساهمة بالدولة ، وكذا العمل على انشاء سوق للاوراق المالية باعتبارها اهم اجهزة السوق المالية ، وكذا تشجيع قيام " سوق دولار عربى " ، وخروج فكرة " الدولار العربى " الى حيز الوجود .

أولا : المراجع العربية :(أ) الكتب :

- (١) د. سيد الهوارى ، اساسيات ادارة البنوك (القاهرة : مكتبة عين شمس) ، ١٩٨٠ .
- (٢) د. شاکر موسى عيسى ، توزيع الدخل فى دولة الامارات التجارب الوحديّة العربية المعاصرة ، تجربة دولّة الامارات العربية المتحدة ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ١٩٨١ .
- (٣) د. على السلمى ، التخطيط والمتابعة ، (القاهرة : مكتبة غريب) ، ١٩٧٨ .
- (٤) د. كامل فهمى بشاى ، دور الجهاز المصرفى فى التوازن المالى - دراسة خاصة بالاقتصاد المصرى ، (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب) ، ١٩٨١ .
- (٥) د. محمد سويلم ، ادارة البنوك فى النظرية والتطبيق ، (القاهرة : مكتبة النهضة العربية) ، ١٩٨٣ .
- (٦) د. محمود عبدالفضيل ، الفكر الاقتصادى العربى وقضايا التحرر والتنمية والوحدة ، الطبعة الاولى (بيروت : دراسات الوحدة العربية) ، اغسطس ١٩٨٢ .
- (٧) د. محمود عساف ، ادارة المنشآت المالية (القاهرة : مكتبة عين شمس) ، بدون تاريخ نشر .
- (٨) د. موفق عارف ظاهر ، الصناعة فى امارة ابو ظبى ، دائرة التخطيط ، امارة ابو ظبى ، دولة الامارات العربية المتحدة ، بدون تاريخ نشر .

(٩) د. نادر فرجاني ، الهجرة الى النفط - ابعاد الهجرة
للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في
العالم العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ،
١٩٨٣ .

(ب) الدوريات :

- (١) التقرير السنوي ، المصرف المركزي ، دولة الامارات العربية
المتحدة ، اعداد مختلفة .
- (٢) التقرير السنوي ، مجلس النقد ، دولة الامارات العربية
المتحدة ، اعداد مختلفة .
- (٣) الاتحاد ، دولة الامارات العربية المتحدة ، اعداد مختلفة .
- (٤) الخليج ، دولة الامارات العربية المتحدة ، اعداد مختلفة .
- (٥) سلسلة الدراسات الاستراتيجية ، مركز العالم الثالث
للدراسات والنشر .
- (٦) مجلة عالم المعرفة ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة
والشئون والآداب) ، يوليو ١٩٨٦ .
- (٧) مجلة آفاق اقتصادية ، اتحاد غرف التجارة والصناعة
بدولة الامارات العربية المتحدة ، العدد الرابع
والعشرين ، ١٩٨٥ .
- (٨) مجلة الاقتصاد الكويتي ، غرفة تجارة وصناعة الكويت ،
نوفمبر ١٩٨٥ .
- (٩) مجلة الاقتصاد والاعمال ، بيروت ، آيار / مايو ١٩٨٦ .
- (١٠) مجلة شئون الصناعة ، وزارة المالية والصناعة بدولة
الامارات ، اعداد مختلفة .

(١١) مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء
والتشريع ، اعداد مختلفة .

(ج) متنوعات :

(١) المصرف المركزى ، قسم البحوث والدراسات ، تقييم م
١١ ادا المصارف التجارية الوطنية فى الدولة للسنوات
١٩٨٣/١٩٨٠ .

(٢) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٥ ، ملحق
مؤشرات التنمية فى العالم .

(٣) الأمم المتحدة ، اكرا ، وجامعة الدولة العربية ، "المؤشرات
الاحصائية للعالم العربى للفترة من ١٩٧٠-١٩٧٩ ، وجددت
فى عام ١٩٨١ " .

(٤) الموسوعة البترولية العالمية ، ١٩٨٠ ، شركة بيدويل للنشر
تولسا ، اوكلاهوما ، ١٩٨٠ .

(٥) صندوق النقد الدولى ، الاحصاءات المالية العالمية
تقارير وتقديرات هيئة صندوق النقد الدولى .

(٦) د. محمد سويلم ، الابعاد المختلفة لدراسات الجـدوى
محاضرات ألقىت على طلاب الدبلوم العام للمعهد الدولى
للبنوك والاقتصاد الاسلامى ، بقبرص .

(٧) د. محمد سويلم ، بحث بعنوان : المخاطر والمعوقات
التي تواجه اتخاذ القرارات الاستثمارية فى البنوك
التجارية العامة فى مصر ، مجلة البحوث الادارية ، العدد
الرابع ، ١٩٨٥ .

(٨) ندوة " دور الجهاز المصرفى فى النشاط الاستثمارى بدولة
الامارات العربية المتحدة " ، معهد الامارات للتدريب
المصرفى ، الشارقة ، الفترة من ١٠-١٢ مارس ١٩٨٦ .

- (٩) ندوة التنمية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ،
الاصول المالية الخارجية لاقطار الجزيرة العربية
المنتجة للنفط ، اشراف عبدالوهاب على التمار (الكويت :
كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع) ١٩٨٥ .
- (١٠) وزارة الزراعة والثروة السمكية ، انجازات وزارة الزراعة
والثروة السمكية لعام ١٩٨٤ .
- (١١) وزارة الزراعة والثروة السمكية ، الزراعة فى دولة
الامارات العربية المتحدة ، ١٩٨١ .

ثانيا: المراجع الاجنبية : (أ) الكتب :

- (1) Ansoff , H.I. Croporate Strategy : Ananalytic,
Approach to Business Policy for Growth and
Expansion , (N.Y : Mc Graw - Hill , Inc.)
1965.
- (2) Joseph F. Sinkey, Jr. , Commercial Bank
Financial Management , (New York:macmillan
Puplishing co., inc.) , 1983.
- (3) Stephen H. Archer, G. Marc choate & George
Racette , Financial Management (New York,
John Wiley & Sons) , 1983.

(ب) الدوريات :

- (1) Petroleum Economist, June 1983.
- (2) Public Finance , No. 3 no 14 , 1965.

محتويات البحث

مقدمة البحث

- أولا : مشكلة البحث
- ثانيا : اهداف البحث
- ثالثا : فروض البحث
- رابعا : منهج البحث
- خامسا : اطار البحث

الفصل الأول : اهمية النفط في
اقتصاد دولة الامارات

- أولا : تطور الاتجاهات النفطية في دولة الامارات
- ثانيا : تأثير تقلبات الإيرادات النفطية على الإيراد
والانفاق العام
- ثالثا : التوقعات المستقبلية للعوائد النفطية
بـدولة الامارات

الفصل الثاني : آثار التقلبات النفطية
على اتجاهات الودائع في المصارف
التجارية بالدولة

- أولا : اتجاهات الودائع الحكومية
- ثانيا : سلوكيات الودائع غير الحكومية
- ثالثا : اتجاهات الودائع بمدلول نوع العملة

الفصل الثالث : تأثير التقلبات
النفطية على توظيف الموارد
المالية للبنوك التجارية

- أولا : تقييم التوظيف الائتماني للبنوك التجارية
بالمعدل القطاعي
- ثانيا : نسب واتجاهات التوظيف الاستثماري للبنوك التجارية

الفصل الرابع : ترشيد التوظيف في
المصارف التجارية العاملة بالدولة

- أولا : قيود وفرص التوظيف المصرفي في دولة الامارات
- ثانيا : مداخل تعظيم توظيفات المصارف التجارية

النتائج والتوصيات

- أولا : النتائج
- ثانيا : التوصيات

المراجع

- أولا : المراجع العربية
- ثانيا : المراجع الاجنبية

